القرينة الصوتية وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش (ت-643هـ)

أ.م.د. فراس فخري ميران د. قصي سمير عبيس
كلية التربية/الجامعة المستنصرية كلية الامام الكاظم/الجامعة

The Phonetic Evidence and its Effect on Directing Meaning According to Ibn Ya'eesh (d. 643 Hegira)

Asst. Prof. Dr. Firas Fakri Miran
College of Education / University of Al-Mustansiriya
Dr. Qusay Samir Ubais College of Imam Al-Kadhim / Al-Jami'a

Abstract

The phonetic evidence is considered an important aspect of language for it is the art of uttering speech to clarify its pronunciation and unveil its meaning or it is "the art of affecting the addressee with all his auditory, emotional, and visual senses". It is likely that the first of what has reached us from the Arabic heritage is the book "Al-Ain" which affirmed the relationship between sound and its meaning. The ancient Arab linguists had found that there is a natural connection between the sounds and their meanings as stated by the advocates of the resemblance theory which is one of the theories of language development.

المقدمة

تمثل القرينة الصوتيَّة جانباً مهماً من جوانب اللغة، فهي فنٌّ النطق بالكلام على صورة توضح الألفاظ، وتكشف القناع عن معانيه، أو هي «فن التأثير في المستمع بكلِّ حواسه السمعيَّة والشعوريَّة والبصريَّة»[1]. ولعلّ أوَّل ما وصل إلينا من كتب التراث العربي هو كتاب العين الذي أكَّد على العلاقة بين الصوت ومدلوله، قال الخليل: «كأنَّهم توهَّموا في صوت الجُندُب استطالةً ومدًّا فقالوا: صرَّ، وتوهَّموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صرصر»[2]. وكذلك نجد أن ابن جني قد التفت إلى أهميَّة الجانب الصوتي من اللغة عندما وصفها بأنَّها: «أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[3]، وهذا دليل على أن علماء العربية القدماء لم يدرسوا اللغة العربية على أنها لغة مكتوبة؛ ولذلك لم تظهر عندهم علامات الترقيم، وإنما كانوا يدرسونها على أساس أنها لغة منطوقة قائمة على الأصوات المسموعة[4]. ويعود سبب تمسكهم في دراسة اللغة المنطوقة حسبما وضَّح الجاحظ هو أن الصوت آلة اللفظ، وهو الجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظاً، ولا كلاماً موزوناً، ولا منثوراً إلا بظهور الصوت[5]. ولا بدَّ أن يكون قُصد به ليدلَّ على معنى. وإلا كان من العبث النطق به إذا لم تدل على المعنى. وما وجده علماء اللغة العربية القدماء من أنَّ هناكَ دلالةً طبيعيَّةً للأصوات على معانيها قال به أصحاب نظرية المحاكاة وهي إحدى نظريات نشأة اللغة التي ترى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ ومعناه[6]. ولذلك قال ابن يعيش في الجانب الصوتي «هو أعلاها وأشرفها إذ كان مشتملاً على نكت هذا العلم وتصريفه، وأكثر الناس يضعف عن الإحاطة به لغموضه، والمنفعة به عامة»[7]. ومن الجدير بالذكر أن هذه النظرية كانت مترسخة عند فلاسفة اليونان مثل: أفلاطون (ت 322 ق.م)، وأرسطو (ت 348 ق.م)، وسقراط (ت 399 ق.م)، فقال إفلاطون وتبعه في ذلك سقراط: إنَّ الصلةَ بين الأصوات ومدلولها حتميَّةٌ، أما أرسطو فقال: بأنَّها اصطلاحيَّةٌ عُرفيَّةٌ تواضع عليها الناس[8].

أما علم اللغة الحديث فكان يسمي الأصوات التي لها علاقة بالمعاني علم الأصوات الوظيفي (Phonology)، أو علم التشكيل الصوتي، أو علم الأصوات التنظيمي، أو علم وظائف الأصوات اعتماداً على أنّه يدرس الأصوات من ناحية سلوكها في مواقعها، أو على أساس أنه يعنى بتنظيم المادة الصوتية وإخضاعها للتقنين والتقعيد[9].

(1) الأداء الصوتي في العربية:209.
(2) العين: 1/ 56.
(3) الخصائص:34/1.
(4) يُنظر: الأداء الصوتي في العربية:212.
(5) يُنظر: البيان والتبيين:56/1، والأداء الصوتي في العربية:212.
(6) يُنظر: دراسات في فقه اللغة: 150، وعلم الدلالة بين النظر والتطبيق: 96، أثر القرينة في توجيه المعنى عند الفراء:15.
(7) شرح المفصل:53/9.
(8) يُنظر دلالة الألفاظ: 47، 48، والقرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني: 132، وأثر القرينة في توجيه المعنى عند الفراء:16.
(9) ينظر: مناهج البحث:111، وعلم اللغة العام/الأصوات: 28، وأثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: 32.

بمعنى أن علم الأصوات بملاحظاته الحسية يكون مقدمة وتمهيداً لعلم الأصوات الوظيفي الذي هو تخطيط عقلي لقواعد الأصوات[1].

وعلم الأصوات الوظيفي يُعنى كلَّ العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام في الجانبين الصرفي والنحوي، فدراسة الصوت هنا تكشف عن مدى تأثير الأصوات بعضها ببعض عند تركيبها في الكلمات والجمل، فهو إذن يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات[2]. وهذه الفكرة تنبَّه عليها الدكتور تمام حسان فهو يرى أنَّ الأصوات تعدُّ المظهر المادي للغة تجتمع بحسب نظام معين لتؤلف الكلمات التي هي موضوع علم الصرف، ثمَّ إنّ هذه الكلمات تنتظم أيضاً فيما بينها لتؤلف التراكيب النحوية، فالنظام الصرفي لا يتألف إلاّ من الأصوات، كما أنَّ النظام النحوي لا يتخذ أيَّ نوعٍ من المباني إلاّ ما يقدمه النظام الصرفي[3]. ولذلك عرّفه موريس هيل بأنّه: «فرع علمي موضوعه أصوات الكلام كوحدات تركيبية للغة»[4].

وقد ورد عند ابن يعيش دراساتٌ صوتيَّةٌ مرتبطة بالمعنى في التنغيم، والوقف، والفواصل القرآنيَّة، وغيرها[5]، فكان يُرجِّحُ ما كان منها صوابًا، ورُبَّما لا يُرجِّحُ بعضها[6]. وقد ناقش ابن يعيش قسماً من هذه الظواهر الصوتيَّة من دون أن يُشيرَ إلى أثرها في المعنى، على حين بيَّنَ أهميَّة بعضها الآخر في الدلالة على المعنى بوصفها قرينة.ومظاهر القرينة الصوتيَّة تتمثَّل عند ابن يعيش في(التنغيم)، و(التنوين)، و(الفاصلة القرآنية والوقف) و(أسماء الأصوات)، وهذه المظاهر هي التي قصد إليها الباحث بوصفها قرائن تساعد على تحديد المعنى.

أولاً: قرينة التنغيم

التَّنغيم في اللغة من النَّغَم، وهو جرس الكلمة، وحسن الصوت إذا كان حسن الصوت في القراءة، وسكت فلان فما نَغَم بحرف وما تَنَغَّم مثله وما نَغَم بكلمة[7].

وفي الاصطلاح: هو قرينة صوتيّة يستدلُّ بها في أثناء الكلام على معاني الجمل المختلفة عن طريق رفع الصوت(الصعود)، وخفضه(الهبوط). فهي الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في سياق معين[8]. كالجمل الاستفهامية، أو الجمل التعجبية، أو الجمل الندائية الحقيقية وغير الحقيقية، فمعظم اللغات يمكن أن تسمى لغات تنغيمية؛ لأنها تستخدم التنوعات الموسيقية في الكلام بطريقة تميّزيَّة تفرق بين المعاني[9]، ولهذا قال الدكتور طارق الجنابي إنَّ هناك من المحدثين من جعل التنغيم أعلى قرينة في النحو العربي، فهو الذي يفصل بين الدلالات، وبين الأساليب[10]. فـ«لكلِّ حالة تنغيمية نغمة معينة، وأداء يختلف عن غيره يفهم دون الحاجة إلى إضافة أي كلمة أخرى، ولا يعني هذا أن للكلمة الواحدة في الجملة أكثر من معنى بحسب تنغيمها، بل للجملة أكثر من معنى بحسب طريقة أدائها»[11]. ومن هنا عرّف ماريو باي التنغيم بأنه «عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية، أو الإيقاعات في حدث كلامي معين»[12]. وهذا الحدث الكلامي له أهميته الخاصة في النسبة للنظام الصوتي للجملة «فلا يمكن أن نتجاهل دوره في التعبير عن انفعالات المتكلم ومشاعره»[13]، وسماهُ إبراهيم أنيس (موسيقى الكلام)[1]؛ لأنها تستخدم التنوعات الموسيقية في الكلام. والتنغيم عادة نطقية

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 35، 47، 67.
(2) ينظر: الأصوات اللغوية: 7، وعلم الأصوات اللغوية:26.
(3) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 185.
(4) دراسة الصوت اللغوي: 68.
(5) يُنظر: شرح المفصل:8/116-127.
(6) يُنظر المصدر نفسه: 8/ 116-127.
(7) ينظر: العين: 426/4، والصحاح: 2045/5، ولسان العرب: 590/12، وتاج العروس، مادة (نغم): 704/17.
(8) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 226.
(9) ينظر: مقدمة لدراسة علم الدلالة في ضوء التطبيق القرآني والنص الشعري:92، والدلالة اللغوية عند العرب: 178، والوقف في العربية على ضوء اللسانيات:103، ودراسة الصوت اللغوي: 194-195، وعلم الأصوات اللغوية:134، والمدخل إلى علم الأصوات العربية: 243.
(10) محاضرة ألقاها الدكتور طارق الجنابي لمرحلة الدكتوراه بتاريخ: 2010/11/9.
(11) علم الأصوات اللغوية:134.
(12) أسس علم اللغة، ماريو باي: 93، وينظر:إشكالات النص دراسة لسانية نصية: 437.
(13) وصف اللغة العربية دلاليا: 161، وينظر: القرينة في اللغة العربية: 64.

للمجتمع الذي يتكلم اللغة، لذا قيل إنّه من الأمور التي يصعب على غير أصحاب اللغة أن يتعلموها، أو يتقنوها؛ ذلك لصعوبة قواعده، وتعقّدها أحياناً، ولا سيما في اللغات التي تزخر بقوالب وأنماط تنغيمية كثيرة ومتنوعة كاللغة الانجليزية البريطانية[2].

وحصيلة ما تقدم أنَّ التنغيم: عبارة عن دلالات صوتية لها تأثير في المعاني تختصُّ بالجمل تعبِّر عن انفعالات المتكلم ومشاعره، وتوضِّح نوع هذا الانفعال سواء أكان استفهامياً أم تعجبياً، أم يقصد نداء الندبة، أو الاستغاثة، أو الترخيم ...، فيحدث ارتفاع الصوت وانخفاضه في النغمة نتيجة التغير في درجة رفع الصوت بحسب السياق الانفعالي الذي يشعر به المتكلم «وهكذا يتضح أن هناك نطاقات تنغيمية مختلفة يناسب كل نطاق تنغيمي منها حالة أو موقف للمتكلم يخص ما يرمي إليه»[3].

ومما تحسن الإشارة إليه أن علماء اللغة لم يتفقوا فيما بينهم على أنَّ التنغيم له جذور في التراث العربي، فذاك برجشتراسر يتعجب من أن النحاة لم يذكروا هذه الظاهرة على الرغم من أهميتها، فنراه يقول في هذا الجانب: «فنتعجب كل العجب من أن النحويين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة، ولا الضغط أصلاً، غير أن أهل الأداء والتجويد خاصة رمزوا إلى ما يشبه النغمة»[4]. وأيَّد هذا القول محمد الأنطاكي نقلاً عن الدكتور صبحي الصالح في: «أن قواعد التنغيم قديما مجهولة تماماً؛ لأن النحاة لم يشيروا إلى شيء من ذلك في كتبهم»[5].

ولكننا نعارض هذا القول جملة وتفصيلاً، بدليل أن لهذه الظاهرة جذوراً متأصلة في التراث العربي، فكأنهم أغفلوا التراث العربي، أو تغافلوا عنه. والأمثلة كثيرة تعضد ما قلنا، ولعلَّ من أقدم النصوص التي سيقت إلينا في تنغيم الجملة ما قاله أبو حاتم الرازي(ت322هـ) في كتابه الزينة عندما تناول لفظة (آمين) فيرى «أن تطويل الصوت يدلُّ على معنى، فيربط بين الصوت والمعنى»[6]. وذكر السمرقندي (ت373هـ): «قال بعض المحققين: ينبغي أن يُقرأ القرآن على سبع نغمات: فبما جاء من أسمائه تعالى وصفاته فبالتعظيم والتوقير، وما جاء من المفتريات عليه فبالخفاء والترقيق، وما جاء في ردِّها فالإعلان والتفخيم، وما جاء من ذكر الجنة فبالشوق والطرب، وما جاء من ذكر النار والعذاب فبالخوف والرهب، وما جاء من ذكر الأوامر فبالطاعة والرغبة، وما جاء من ذكر المناهي فبالإنابة والرهبة»[7]. وإلى هذا المعنى أشار ابن زيلة في أن «الانتقال إلى النغمة الواحدة يحاكي شمائل الغضب والانتقال إلى الثقيلة يحاكي شمائل الحلم والدراية، والانتقال إلى هبط يتدارك بصعود راجع يعطي النفس همة شريفة مقوية مع شجى مخيل، وضدها يعطي هيئة لذيذة مائلة من الحق مع شجى»[8]. ومن النصوص القديمة أيضاً ما دونه ابن سينا(ت428هـ): «للنغم مناسبة ما مع الانفعالات المختلفة والأخلاق، فإن الغضب تتبعث منه نغمة بحال، والنغمة تتبعث منه بنغمة بحال أخرى، وانفعال ثالث تتبعث منه نغمة بحال ثالثة، ومن أحوال النغم: النبرات، وهي هيئات مدية غير حرفية ...، وربما أعطيت هذه النبرات بالحدّة والثقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل إنه متحيِّر، أو غضبان، أو تصير به مستدرجه للمقول معه بتهديد، أو تضرع، أو غير ذلك. وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها، مثل أن النبرة قد تجعل الخبر استفهاماً، والاستفهام تعجباً وغير ذلك»[9].

ولعلَّ هناك من يُشكِل على نصِّ ابن سينا فيقول: بأنه لم يفرِّق بين التنغيم وظاهرة النبر بدليل أنه خلط بينها. وعقَّب

---

(1) ينظر: الأصوات اللغويَّة:163.
(9) ينظر: قضايا أساسية في ظاهرة التنغيم في اللغة العربية: 12، والتوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي علامات الإعراب والبناء انموذجا:23.
(3) في بنية الوقف وبنية اللغة: 363/2.
(4) التطور النحوي: 72.
(5) دراسات في فقه اللغة: 197، وينظر: ظاهرة التنغيم في التراث العربي:82
(6) كتاب الزينة:28/2، نقلاً عن ظاهرة التنغيم في التراث العربي: 82-83.
(7) خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد: 445.
(8) الكافي في الموسيقى: 43، نقلاً عن القضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:164/1.
(9) الخطابة: 128، نقلاً عن المعنى وظلال المعنى: 346.

على هذا الإشكال الدكتور عبد الحميد زاهيد موضحاً أنه «ليست دلالة النبرات هنا ما هو يعرف في علم الأصوات الحديث بنظرية النبر، بل ينضوي تحت هذا المصطلح في سياق ابن سينا كل الظواهر فوق المقطعية»[1]. وكذلك من النصوص القديمة ما أثبته أبو العلاء العطار (ت596هـ) في كتابه التمهيد في التجويد حيث يقول: «وأما اللحن الخفي فهو الذي لا يقف على حقيقته إلا نحارير القراء ومشاهير العلماء، لا تعرف كيفيته ولا تعرف حقيقته إلا بالمشافهة وبالأخذ من أفواه أولي الضبط والدراية وذلك نحو مقادير المدات، وحدود الممالات، والملطفات، والمشبعات والمختلسات، والفرق بين النفي والإثبات، والخبر، والاستفهام، والحذف والإتمام والروم والإشمام إلى ما سوى ذلك من الأسرار التي لا تتقيد بالخط»[2].

ولنا تعليق على كلام العطار ففي السابق كان التنغيم يُعرف عن طريق المشافهة ولهذا أشار العطار إلى أنه يجب الأخذ من أفواه أولي الضبط والدراية، أما الآن فيقوم التنغيم في الكلام بوظيفة الترقيم في الكتابة، فنستطيع معرفة الجملة الاستفهامية من الجملة التعجبية من خلال علامة الترقيم الكتابية، على الرغم أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة؛ وربما كان ذلك؛ لأن ما تعمله التنغيم من نغمات أكثر ما يستعمله التنغيم من علامات كالنقطة والفاصلة والشرطة وعلامة الاستفهام[3]. وقال المناوي موضحاً ما ورد في حديث الرسول (اقرؤوا القرآن بلحون العرب)[4] «أي تطريبها وأصواتها؛ أي ترنيماتها الحسنة التي لا يختل معها شيء..، لأن القرآن لما اشتمل عليه من حسن النظم والتأليف البليغ اللطيف يورث نشاطاً للقارئ، لكنه إذا قُرِئ بالألحان التي تخرجه عن وضعه تضاعف فيه النشاط وزاد به الانبساط وحنت إليه القلوب القاسية، وكشف عن البصائر غشاوة الغاشية»[5]. ومن هنا تبيّن أن التنغيم لا يقتصر على وظيفته الدلالية فحسب، وإنما له دوره الواضح في القرآن الكريم فإذا نغِّم القرآن زاد به الانبساط، وحنت إليه القلوب القاسية، وكشف عن البصائر غشاوة الغاشية. وهذا ما حدا بالزركشي إلى القول «فمن أراد أن يقرأ القران بكمال الترتيل؛ فليقراه على منازله، فإن كان يقرأ تهديداً لفظ به لفظ المهدد، وإن كان يقرأ تعظيماً لفظ به على التعظيم»[6]. وهذه المنازل أطلق عليها السمرقندي النغمات وهي نغمة التفخيم، والشوق، والطرب، والعذاب والخوف، والرهب، والرغبة، وما جاء من ذكر المناهي فبالإنابة والرهبة[7].

أما النحاة العرب فقد استعملوا مصطلحات تدلُّ على التنغيم في أثناء حديثهم عن بعض القضايا النحوية التي تندرج في سياق التنغيم، كمصطلح الترنم، ومد الصوت، والتطريب ولا سيما عند سيبويه وابن يعيش[8]. ولهذا أشار علينا الدكتور صباح عطيوي أن النحاة لم يضعوا قواعد التنغيم في كتبهم ولكن هذا لا يعني أنهم غافلون عنها وإشارة سيبويه بمثاله (كان والله رجلاً) و(سير عليه ليلٌ) دليل على التنغيم وأثره في المعنى[9]. فنجدها تنطوي على دلالة تنغيمية. والقرينة فيه لا تخرج عن إطار الصورة النغميَّة للعبارة التي تؤكد مثلاً أن الكلام تعجبي أو ندبة أو استغاثة... «فهذه إشارات للغويينَ العرب القدامى، وهي ليست قليلة ولا نادرة، خاصة إذا أضيفت إليها أعمال النحاة المبسوطة في نطاق حقول معرفية أخرى، فصارت جزءاً منها، وإن كانت صادرة عن النحاة، وبخاصة في حقل الاحتجاج للقراءات القرآنية من قبيل أعمال أبي علي الفارسي، وتلميذه النجيب ابن جني، وابن أبي طالب القيسي...، وفي حقل إعراب القرآن من مثل أعمال الزجاج، والفراء، وابن خالويه، والنحاس، والعكبري»[10].

ويذهب عبد الكريم مجاهد إلى أنَّ ابن جني قد أدرك هذا الجانب فقال: «وبذلك يظهر فضل ابن جني بجلاء

(1) الصوت في الدراسات النقدية والبلاغية التراثية والحديثة: 85، وينظر: القضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:163/1.
(2) التمهيد في التجويد:119، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:567، وظاهرة التنغيم في التراث العربي: 84.
(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 226-227.
(4) الكامل في ضعفاء الرجال: 81/2، وينظر: ميزان الإعتدال:459/1.
(5) فيض القدير: 65/2، وينظر: القضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:181/1-182.
(6) البرهان في علوم القرآن: 450/1، وينظر: ظاهرة التنغيم في التراث العربي: 82.
(7) ينظر: خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد: 445.
(8) ينظر: الكتاب:375/1، وينظر: شرح المفصل:13/2.
(9)مقابلة شخصية معزَّزة بإجابات موثَّقة أجراها الباحث مع الأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود في كلية التربية بجامعة بابل. بتاريخ 25/ 2012/11.
(10) القضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:149/1.

ووضوح، ويثبت أنه قد طرق باب هذه الموضوعات التي تعد من منجزات علم اللغة الحديث وذلك تحفظ له أصالته ومساهمته»[1]. ومن هنا ردَّد باحثون كثيرون مقولة ابن جنّي المعروفة: «وقد حذفت الصفة ودلَّت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته»[2]. وقد حذفت الصفات ودلت الحال عليها مقول(سير ليل).

ونستنتج من هذا القول إن النحاة . ولا سيما ابن جني . لم يغفلوا بتاتاً قرينة التنغيم، فالتطويح وكذا التطريح، والتفخيم، والتعظيم هي المرادفات لمصطلح التنغيم في الدرس الصوتي الحديث[3]. ولم يكتف ابن جني في بيان القرائن الصوتية، بل وضح القرائن غير اللغوية كتقطيب الوجه وتزويته للإشارة إلى شيء ما، وهذه القرائن تكمل الوحدات اللغوية عندما قال: «وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها..، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغنى ذلك عن قولك: إنسانًا لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك»[4]، ومن الملاحظ أن نصَّ ابن جني يدلُّ على التنبه على الوسائل الصوتية، والحركية غير اللغوية التي تضاف إلى الوحدات اللغوية[5].

ولعل الكثير من الدارسين المحدثين يشاطرهم الباحث في أنَّهم رأوا أن التراث العربي لم يغفل عن ظاهرة التنغيم ومن هؤلاء: الدكتور رضوان القضماني الذي استشهد بمقبوس ابن سينا في كتابه الشفاء، والدكتور عبد السلام المسدي، والدكتور سيد بحراوي، والأستاذ سعيد الأفغاني، والدكتور غازي طليمات، والدكتور احمد قدور[6]؛ ولهذا يؤكد الباحث أن علماء اللغة القدماء لم يغفلوا عن هذه الظاهرة، فربطوا علاقتها الصوتية بالدلالة، ولكن بصورة مقيّدة وليست مطلقة تحددها القرائن الأخرى، لأننا لو قلنا مطلقة لجعلنا قرينة التنغيم القرينة الأساس للوصول إلى المعنى في كل المواطن، وبالمقابل من هذا هناك جملٌ تكاد تخلو من أي مؤشر تنغيمي، وهذا يتطلب الاعتماد على قرائن أخرى لتحديد المعنى، ولهذا السبب قيدناها. ولكننا في نفس الوقت لا نستطيع القول بأن اللغة العربية من اللغات التنغيمية الموسيقية التي لا يُهتدى إلى معناها إلا من خلال تنغيم جملها موسيقياً وهذا نعده ضرباً من المبالغة ليس إلا، ولذا نختلف مع الدكتورة كوليزار في قولها: «تعد اللغة العربية من اللغات التنغيمية، فهي تحوي تنغيماً مقبولاً، اجتماعياً..ولم يجهل علماء اللغة القدماء هذه القرينة، وأثرها في توجيهها الدلالة»[7]. ولذلك كلِّه ولغيره يمكن أن نسجل أثر القراءات القرآنية في قرينة التنغيم أمرين:

1) إن للتنغيم أثراً في الدلالة الصوتية الإيقاعية؛ ولهذا فقد صانت القراءات الملامح التطريزية، وبخاصة منها الإيقاع الذي تتآزر الملامح التطريزية كافة في خدمته[8].

2) إن الغاية منه حصول معرفة كيفية تأليف الألحان، وهو في عُرفِ أهل التجويد أنغام مختلفة الحدة والثقل رتبت ترتيباً ملائماً، وقد يقال وقرنت بها ألفاظ دالة على معان محركة للنفس تحريكاً ملذاً[9]. «ومن هنا نقرر أن التنغيم ظاهرة صوتية مهمة في عملية الفهم والإفهام وتنميط الجمل إلى أجناسها النحوية والدلالية المختلفة»[10]. ومن ثم يمكننا توزيع أثر قرينة التنغيم في المعنى عند ابن يعيش على ستة أقسام:

(1) الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني: 79، وينظر: ظاهرة التنغيم في التراث العربي:82
(2) الخصائص: 2/371،370.
(3) ينظر: القضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:1/148-149.
(4)الخصائص: 2 / 371
(5) ينظر: قضايا أساسية في ظاهرة التنغيم في اللغة العربية: 25، والقضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:1/148.
(6) مدخل إلى اللسانيات:108، وينظر: ظاهرة التنغيم في التراث العربي:82، والتفكير اللساني:266، الإيقاع في شعر السياب:26، في أصول النحو:93-94، في علم اللغة: 155.
(7) القرينة في اللغة العربية: 46.
(8) ينظر:القضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:1/183.
(9) القضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:1/183.
(10) علم الأصوات: 552.

1- **التنغيم بالنداء الحقيقي:** النداء لغة بُعد الصوت، والانداء بُعد مدى الصوت والنداء ممدود: الدعاء بأرفع صوت وفلان أندى صوتاً من فلان أي أبعد مذهباً[1]، فهو «التصويت بالمنادى ليعطف على المنادي، والنُّداء مصدر يمد ويقصر وتضم نونه وتكسر فمن مدَّ جعله من قبيل الأصوات كالصُّراخ والبُكاء والدُّعاء والرُّغاء وكذلك من ضم؛ لأن غالب الأصوات مضموم، ومن قصر جعله كالصوت والصوت غير ممدود، ومن كسر النون ومد جعله كالعِداد والشِراء مصدر عادى وشارى ...ومنه قيل للموضع الذي يفعل فيه ذلك ندي وناد وجمعه أندية وبذلك سميت دار الندوة بمكة»[2].

أما اصطلاحاً فقد ذكره ابن يعيش في شرحه للمفصَّل بأنَّه: ما «يصلح لكل حاضر والمراد واحد بعينه فقوي بالتنبيه؛ لتحريك النفس على طلبه بعينه إذا لم تكن علامة تعريف في لفظه وليس كذلك أنت لأن المخاطب خاصة لاشتماله على حرف الخطاب»[3]. وعليه فإنَّ النداء يكون لتحريك النفس في طلب المخاطب، وهذا الأمر لا يكون إلا عن طريق صوت يصدره المتكلم لذاك المخاطب؛ ليستجيب له ويتنبه لمناداته، وهذا الصوت يسمى التنغيم بالمنادى. ويذكر ابن يعيش أنّ النداء « ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيداً»[4]. فلا يقصد من ورائه الإخبار، وإنما قصد نفس التصويت بالمنادى، ويقع الإخبار بعد ذلك تحصيل حاصل. أما الفرق بين النداء والمنادى ف«النداء حال خطاب، والمنادى مخاطب فالقياس في قولك: يا زيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه، ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنّى فيناديه بالمكنّى على الأصل فيقول يا أنت»[5]. قال الشاعر[6]:

يا مُرُّ يا ابنَ وا قعٍ يا أنْتا أنت الذي طلقت عاماً جُعْتا

وهذه القاعدة لا تجوز إلا في القريب، أما إذا كان للبعيد فربما إذا ناديته يا أنت لم يعلم أن الخطاب موجهاً له ولأجل هذا علق ابن يعيش بقوله: «غير أن المنادى قد يكون بعيداً عنك أو غافلاً فإذا ناديته يا أنت أو إياك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره وهو زيد فوقع ذلك الاسم موقع المكنى فتنبيه لم صار إليه من مشاركة المكنى الذي يجب بناؤه»[7]. وبيَّن ابن يعيش أن«حروف النداء ستة وهي: (يا وأيا وهيا وأي والهمزة ووا) والخمسة ينبه بها المدعو فالثلاثة الأول يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للمتراخي عنهم، أو الإنسان المعرض، أو النائم المستثقل وأي والهمزة تستعملان إذا كان صاحبك قريباً»[8]. ويعود السبب في ذلك أن الأحرف الثلاثة (يا، وأيا، وهيا)؛ لأنها تنادي البعيد، أو النائم المستثقل في نومه أي يصعب عليه سماع أحدٍ من الناس فهذه الأحرف تساعد على امتداد الصوت؛ لأننا إذا أنعمنا النظر نجد أنها منتهية بألفات مد فاستعملت هذه الأحرف؛ لإمكان رفع الصوت ومدِّه للتأثير في المخاطَب. ومن هنا تنبَّه ابن يعيش على أن «الغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المنادي متراخياً عن المنادى أو معرضاً عنه لا يقبل إلا بعد اجتهاد أو نائماً قد استثقل في نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهي يا وأيا وهيا وأي يمتد الصوت بها ويرتفع»[9].

أما إذا كان المنادى قريباً نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر[10]:

أ زيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً

وتفسير ذلك أنَّ المنادي لا يحتاج إلى امتداد الصوت لقرب المدعو، فالهمزة تخلو من حرف مدٍّ؛ لذا لا يجوز نداء البعيد بها، ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً. وقد عدّ ابن يعيش الحرف (يا) أم حروف النداء وأصلها، فيقول في ذلك: إن «أصل حروف النداء (يا)؛ لأنها دائرة في جميع وجوده؛ لأنها تستعمل للقريب، والبعيد والمستيقظ والنائم والغافل والمقبل ويكون في الاستغاثة، والتعجب وقد تدخل في الندبة بدلا من وا فلما كانت تدور فيه هذا الدوران كانت لأجل ذلك أم الباب»[11]. ولعلَّ هناك من يشكل فيقول: إذا كانت ياء النداء تدلُّ على تنبيه المدعو فكيف إذا أُلحق بها لفظ الجلالة؟ فنرى أن ابن يعيش لم يغفل عن الإجابة عن هذا

(1) ينظر: لسان العرب، مادة (ن د ى): 314/15.
(2) شرح المفصل:118/8.
(3) المصدر نفسه:116/8.
(4)المصدر نفسه:127/1.
(5) المصدر نفسه:129/1-130.
(6) البيت من بحر الرجز للأحوص في ملحق ديوانه: 216، المعجم المفصل: 1120/3، شرح المفصل، تح. احمد السيد:249/1.
(7) شرح المفصل:129/1-130.
(8)المصدر نفسه:118/8.
(9) شرح المفصل:118/8.
(10) البيت للشاعر الجاهلي المخضرم حضرمي بن عامر الاسدي. ينظر: أمالي القالي:67/1. وينظر: تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القران:41.
(11) شرح المفصل:118/8.

السؤال فيقول: «أما قولهم يا الله، أو يا مالك الملك، أو يا رب اغفر لي فان هذا لا يجوز أن يقال إنه تنبيه للمدعو، ومعناه الدعاء لله عز وجل؛ ليقبل عليك بالخير الذي تطلب منه والذي حسن إخراجه مخرج التنبيه البيان عن حاجة الداعي إلى إقبال المدعو عليه بما يطلبه، فقد وقف في ذلك موقفاً كأنه مغفول عنه وإن لم يكن المدعو غافلاً ألا ترى أنك تقول يا زيد اقض حاجتي مع العلم أنه مقبل عليك وذلك لإظهار الرغبة والحاجة وانه قد صارت منزلته منزلة من غفل عنه»[1].

ومن خلال هذا القول يتبين أن نداء الخالق لا يعني تنبيهه (حاشا لله)على ذلك، وإنما لإظهار الرغبة والحاجة إليه. وقد يخرج أسلوب النداء إلى أساليب أخر تدل عليها طبيعة النغمة الصوتية، فقد ذكر سيبويه أن الكلام ينتقل بواسطة التنغيم من أسلوب النداء إلى أسلوب الاستفهام وذلك من خلال تحليله لقول جرير[2]:

أعبدا حلَّ في شعبي غريبا أ لؤما لا أبا لك واغترابا

فطبيعة النغمة الصوتية تنقل الكلام من النداء (أعبدا)؛ بكون الهمزة حرف نداء إلى الاستفهام بتأويل فعل محذوف تقديره (أتفتخر عبدا)[3].

2- الإستغاثة: تشتمل الإستغاثة على قسمين: المستغيث والمغيث «فالمستغيث يصرخ طلباً للعون والنصرة، والمغيث يصرخ ليشعر المستغيث بمجيء الإغاثة، ووصولها إليه، فقد أصبح كلمة صارخ من الأضداد تطلق على المستغيث والمُغيث»[4]. وهذا الصراخ سواء كان من المغيث أم من المستغيث يحوي صوتاً تنغيمياً يدلُّ من خلاله على العون والنصرة.

وقال ابن يعيش «وقد تدخل على النداء (لام الاستغاثة) نحو يا لَزيد إذا استغثت به لغيره ودعوته لنصرته»[5]، فلام المستغاث له تتعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام؛ أي أن «اللام الداخلة في المستغاث له متعلقة بما تعلقت به اللام في المستغاث به، فمعنى ياالله لِلمسلمين: أخصّ الله بالدعاء لأجل المسلمين، وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو: ياالله من ألم الفراق. وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام، أي استغيث بالله من ألم الفراق»[6]. وإذا دققنا النظر نجد أن اللام أخذت معنى استغيث، ومن هنا جاء تسميتها بـ(لام الاستغاثة). «وحق هذه اللام أن تكون مكسورة؛ لأنها لام الإضافة، ولام الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر نحو قولك المال لِزيد»[7]. وهذا القول لا خلاف فيه، لكن هنالك حالات يتوجب فتح اللام أشار إليها سيبويه فقال: «وإنما يفتحون لام الجر مع المضمر في نحو (لك) و(لنا)، وفتحوها في الاستغاثة إذا دخلت على الاسم المستغاث به؛ لأنه أشبه الضمير من حيث كان منادىً والمنادى يحل محل الكاف من نحو (أدعوك)»[8].

ونخلص من ذلك أنه ينبغي فتح لام الاستغاثة إذا دخلت على المستغاث به، لأن النداء يعامل معاملة الضمير. وينبغي كسر اللام إذا دخلت على المستغاث لأجله. ولتوضيح أكثر علينا أن نتأمل في معاني لام الاستغاثة عند ابن يعيش فقال فيها: «غير أنه وقعت هذه اللام لمعنيين: أحدهما: المستغاث فيه وتركت المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق فإذا قلت يا لَزيد بالفتح علم انه مستغاث به، وإذا قلت يا لِزيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله قال الشاعر[9]:

تكنّفني الوشاة فأزعجوني فيا لَلناس لِلواشي المطاع

فتح اللام الأولى من الناس لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية؛ لأنه مستغاث من أجله . ومنه ما يروى أن عمر ابن الخطاب لما ضربه العلج* قال ياالله لَلمسلمين»[10].

أما إذا لم تذكر اللام ويريد المتكلم أن يستغيث توجب عليه أن يلحق آخر المستغاث به ألف الاستغاثة، ولا يصح الجمع بينهما فيرى الخليل بن احمد أن لام الاستغاثة في (يا لَزيد) هي بدل من ألف الاستغاثة في (يا زيداه) إذا مددت الصوت تستغيث به؛ ولذلك تتعاقب اللام مع الألف في الاستغاثة فلا يجوز الجمع بينهما[1]، فإذا وقفت علها لحقتها هاء السكت فتقول (يا زيداه)[2].

---

(1) المصدر نفسه:121/8.
(2) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير. ينظر: ديوان جرير: 62.
(3) ينظر: الكتاب: 339/1، والقرينة في اللغة العربية:47.
(4) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:288.
(5) شرح المفصل: 130/1-131.
(6) ينظر: شرح الكافية:134/1، وينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:290.
(7) شرح المفصل: 130/1-131.
(8) الكتاب:421/1، وينظر: الأشباه والنظائر:322/1-323.
(9) البيت من الوافر لم يحدد قائله، فبعضهم نسبه لقيس بن ذريح، وبعضهم نسبه لحسان بن ثابت.(ينظر: الكتاب: 254/4).
* العلج: الرجل الضخم من الكفار العجم، وبعض العرب يطلق العلج على الكفار مطلقاً، والجمع علوج.(المصباح المنير في الشرح الكبير: 425/2.
(10) شرح المفصل: 130/1-131.

ونقل ابن يعيش رأياً آخراً نسبه إلى الفراء[3] في هذه المسألة فيقول: «أصل يا لفلان يا آل فلان، وإنما خفف بالحذف»[4]. وما نراه أن هذا الرأي يدخله الضعف من وجهين: الوجه الأول: إن لام الاستغاثة لا تنحصر بأهل فلان أو فلان بعينه، وإنما الغريب يمكن أن يستغيث فمثلاً عندما نقول (يا لَزيد) فلا يجوز حصر اللام في بأهل زيد أو آله كما يرى الفراء. والوجه الآخر: لا يمكن أن نقول إن الأهل والآل واحد، فإن كان ذلك صحيحاً لجاز أن يتبادلا المواقع في الاستعمال، وهذا المعنى ذكره ابن يعيش عندما بيَّن أن رأي الفراء ضعيف؛ في أن الآل والأهل واحد، ولو كان الأصل ما ذكره لجاز أن يقع موقعه الأهل في بعض الاستعمال[5].

3– التعجب : هو« تعظيم الأمر في قلوب السامعين، لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله»[6]. فله مواقع فاعلة في النفس و«طبيعة النغمة الصوتية هنا تنحو منحى صاعداً إذا كان في الأسلوب ما يدل على الدهشة من أمر مستحب، وهابطاً إذا دل التركيب على أمر مذموم»[7]. والتعجب له عبارات كثيرة غير منحصرة في العربية، ومن عباراته: تعجب ما لم يكن أصله استفهاماً، ولا نداءاً، ولا مبوباً*. ولهذا قال الدكتور طارق الجنابيُّ إنَّ التعجب يأتي عفو الخاطر[8] «بيد أن التنغيم يؤدي وظيفة دلالية في الجملة العربية حيث لاحظ أسلافنا أن الأسلوب الواحد يخرج إلى معانٍ عديدة ودلالات مختلفة، ولاشك أن التنغيم العامل الوحيد المتحكم في هذا التنوع الدلالي، مع ما يرافقه من ملامح تطريزيَّة أخرى، أو ملامح اللسانيات الخارجية، أو ما سماه القدماء القرائن الحالية»[9]. ومن هذا القول نلاحظ أن التنغيم له الدور الأساس في معرفة أساليب العربية، فبالتنغيم أو بالتصويت كما يسميه ابن يعيش[10] يميَّز بين التعجب والاستفهام والنداء.

وقد أقدم ابن يعيش على إيراد أمثلة جاء فيها أسلوب النداء ودلالته التعجب، فاختص ذلك في حالة دخول لام التعجب على جملة النداء «نحو قولهم (يا للماء) كأنّهم رأوا عجباً وماء كثيراً فقالوا تعال يا عجب ويا ماء فإنه إبانك ووقتك، وقالوا (يا للدواهي) أي تعالين فإنه لا يستنكر؛ لأنه من أحيانكن وكل قولهم هذا في معنى التعجب»[11] ومثله قول الشاعر[12]:

لَخُطَّابُ ليلى يا لَبرثُن منكمُ أدلُّ وأمضى من سُليكِ المقانبِ

«كأنه رأى عجباً من كثرة خطاب ليلى وإفسادها عليه فقال يا لبرثن على سبيل التعجب أي مثلكم من يدعى للعظيم»[13] . وإذا أنعمنا النظر في الأمثلة السابقة نجد أن ياء النداء تلحقها لام التعجب في كل المواضع، فيجب بقاء ياء النداء مع لام التعجب، وإن تغير الغرض من النداء إلى التعجب؛ لأننا لو حذفنا هذه الياء لما بقيت قرينة للنداء، فلا يجوز أن تقول (للماء) وأنت تريد (يا للماء) وسبب ذلك كما يقول الاستراباذي . إنه منادى مجازاً، ولا يقصد فيه حقيقة التنبية وطلب الإقبال كما في النداء المحض، فلما نقل عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازاً، ألزم أداة النداء تنبيهاً عن الحقيقة التي نقل منها[14]. وأما ما جاء من ألفاظ غير مبوبة كقولهم: لله درُّه فارساً! وسبحان الله! ولله درّه! ويلّمه مسعر حرب، وغير ذلك ممّا جُعل[15]. ومن ذلك أيضاً لفظة(تالله) ردها سيبويه إلى أسلوب التعجب، والمعروف غير ذلك؛ لأن تالله يفيد الحلف والتوكيد غير أن النغمة الصوتية تنقله إلى التعجب فيقول: «قد يقول الرجل (تالله!) وفيها معنى التعجب»[16].

---

(1) ينظر: الكتاب:218/2، وشرح المفصل:131/1، وشرح الكافية: 133/1-134.
(2) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 220-221.
(3) لم أعثر على هذا النص في كتاب معاني القرآن للفراء، ولكن لا أستطيع أن أجزم أن قول ابن يعيش انتحال أو وهم، فربما هذا القول مذكور عند الفراء في كتبه الأخرى.
(4) شرح المفصل:131/1.
(5) ينظر: شرح المفصل:131/1، وينظر: شرح الكافية: 133/1-134.
(6) الكشاف:96/4، وينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:273.
(7) في نحو اللغة وتراكيبها:189، وينظر: القرينة في اللغة العربية: 65.
* نقصد بغير المبوب: أي لا يعرف التعجب من خلال صيغ الفعل التعجبية(ما أفعله، وأفعل به)، وإنما يعرف من السياق التنغيمي، وهذا المصطلح أطلقه الدكتور فاضل السامرائي . (معاني النحو:238/4).
(8) محاضرة ألقاها الدكتور طارق الجنابي لمرحلة الدكتوراه بتأريخ 2010/11/9.
(9) القضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:267/1.
(10) ينظر:شرح المفصل:127/1.
(11) شرح المفصل:131/1، وينظر: شرح الكافية: 133/1-134.
(12) البيت من الطويل، وهو لقرار أو فرار الاسدي. المعجم المفصل: 126/1.
(13) شرح المفصل:131/1، وينظر: شرح الكافية: 133/1-134.
(14) ينظر: شرح الكافية:160/1، وينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:273.
(15) ينظر:معاني النحو: 238/4.
(16) الكتاب: 497/1.

ويتضح مما تقدم أن سيبويه لا يقصد أن اللفظة بعينها تفيد معنى التعجب، وإنما قصد أنَّ النغمة التي ينطقها المتكلم تحمل معنى التعجب، ومن هنا نستدل من قول سيبويه أن النغمة لها الدور الأكبر في تحديد معاني الأساليب، إذ تنقل اللفظة من توكيد وحلف إلى معنى التعجب. ومن الألفاظ غير المبوَّبة قوله تعالى ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِأَبَآئِهِمْۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[1] كبرت كلمة تخرج من أفواههم قال الرازي وفيه معنى التعجب كأنه قيل ما أكبرها كلمة[2]. فقد وردت في هذه الآية قرينة التنغيم تدلُّ على معنى التعجب.

وخلاصة ما تقدم نصل إلى النقطة التي ارتكز عليها تمام حسان وهي: « أن تمام المعنى وعدمه من ركائز دراسة التنغيم، لأن نغمة الكلام التام المعنى تنتهي في الإثبات بنغمة هابطة ونغمة الاستفهام تنتهي بنغمة صاعدة»[3]. وبمعنى آخر أن الأساس في تحديد تلك المعاني، وتعيين قيمها هو التنغيم الذي يصحب نطقها، ولا يناقض ذلك أن يكون تركيبها، أو أن تكون مكوناتها، عنصراً مساعداً في الوصول إلى هذا التحديد والتعيين[4]. وهذا ينطبق على قرَّاء القرآن الكريم أيضاً«حيث يختلف كل قاريء للآية في تنغيمه لها، وحسب النغمة التي يصدرها القارئ يتحدد الوجه الإعرابي المقصود في الآية»[5]. وخلاصة الأمر أن التنغيم هو «النماذج الخاصة بتغيرات طبقة الصوت الممتدة امتداد الجملة ذاتها»[6].

4– **باب الندبة:** يذكر ابن يعيش أن الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى، وليس كل منادى مندوباً. والندبة لما كانت بكاءً ونوحاً بتعداد مآثر المندوب وفضائله وإظهار ذلك ضعف وخور[7]، فيظهر مقدار التحسر والأم والتوجع على المندوب. ويفهم ذلك من خلال تعريف ابن مالك للمندوب بأنه « المذكور بعد (يا) أو (وا) تفجعا لفقده حقيقة أو حكما، أو توجعا لكونه محل ألم أو سببه»[8]. وأما سبب إلحاق ألف الندبة بالمندوب ليمتد بها الصوت ويرتفع فيكون المندوب بين صوتين مديدين مبالغة في الترنم، لأنهم يترنمون في الندبة فإذا وقفت على الألف ألحقت الهاء محافظة عليها وتبيينا لها لخفائها وإن وصلت أسقطت الهاء؛ لأن خفاء الألف قد زال بما اتصل بها فتقول (وازيدا وعمراه) تسقط الهاء من الأول لاتصالها بالثاني، وتثبتها بالثاني؛ لأنك وقفت عليه[9]. فأصبح رفع صوت الندبة دلالة على الحزن والضجر، لذلك قال سيبويه «والندبة يلزمها يا، ووا؛ لأنهم يحتلطون* ويدعون ما قد فات وبعد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها فمن ثم ألزمزها المد، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم»[10], وهذا يعني أن المد قرينة ملازمة للندبة. ولم يغفل ابن يعيش عن علَّة إضافة (الياء) أو (وا) في أول المندوب، وإضافة الألف آخراً، فقال في هذا الجانب «ولما كان المندوب مدعواً بحيث لا يسمع أتوا في أوّله بيا، أو وا لمد الصوت، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخراً للترنّم كما يأتون بها في القوافي المطلقة وخصوها بالألف دون الواو والياء»[11].

ويعود الأمر في ذلك بحسب تحليل ابن يعيش إلى أن«المد فيها أمكن من أختيها ...فتقول وا زيدا وإذا وقفت على الألف ألحقت الهاء في الوقف محافظة عليها لخفائها فتقول وا زيداه، ويا عمراه فإن وصلت أسقطت الهاء؛ لأن خفاء الألف قد زال بما اتصل بها فتقول وا زيدا وعمراه تسقط الهاء من الأول لاتصاله بالثاني وتثبتها في الثاني لأنك وقفت عليه»[12]؛ ولهذا السبب لا يحق لنا أن نندب نكرة ولا مجهولاً فلا يقال وا رجلاه ولا وا هذاه لإبهامهما. فوجب ألا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب، وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذراً عندهم ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله. ويسمح ابن يعيش بعدم مجيء ألف الندبة، وتجري لفظه مجرى لفظ المنادى، فقال في ذلك: «أن لا تأتي بألف الندبة وتجري لفظه مجرى لفظ المنادى نحو وا زيد ويا عمرو ولا يلبس بالمنادى إذ قرينة الحال تدل عليه، وتلحق علامة الندبة المضاف إليه فيقال وا أمير المؤمناه وواغلام زيداه»[13].

---

(1) الكهف: 5.
(2) ينظر: التفسير الكبير، 52/13، والقضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:266/1،
(3) مقالات في اللغة والأدب: 178.
(6) علم اللغة العام، الأصوات: 190، وينظر: التوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي علامات الإعراب والبناء انموذجا:23.
(5) تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القران:40.
(6) مباديء علم الأصوات العام:151، وينظر: تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القران:40.
(7) ينظر: شرح المفصل:14/2.
(8) تسهيل الفوائد: 185، وينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:287.
(9) ينظر: الكتاب:221/2-221، والمقتضب:268/4، وأسرار العربية: 243، والأشباه والنظائر:165/1. وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:285.
* يحتلطون: يدجرون ويغضبون.
(10) الكتاب: 231/2.
(11) شرح المفصل:13/2-14
(12) شرح المفصل:13/2-14
(13) المصدر نفسه:13/2-14

ونفهم من قول ابن يعيش أمرين: الأمر الأول: يجوز حذف ألف الندبة إذا دلّت عليها القرينة الحالية كقولنا يا عمرو، ووا زيد. والأمر الثاني: جواز إلحاق ألف الندبة بالمضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه يعملان معاملة الكلمة الواحدة والألف تلحق آخر الكلمة فألحقت في آخر المضاف إليه كقولنا: وا (أمير المؤمناه). فـ«(وا) فمختص به الندبة؛ لأن الندبة تفجع وحزن والمراد رفع الصوت، ومده لاستماع جميع الحاضرين والمد الكائن في الواو والألف أكثر من المد الكائن في الياء والألف»[1].

5– الترخيم: «الترخيم في اللغة هو التسهيل والتليين»[2]. وفي الإصطلاح «حذف أواخر الأسماء المفردة تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا في النداء... فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في حارث: يا حارِ أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت»[3].

وتعرض ابن يعيش إلى إبانة شروط الترخيم فقال:«والترخيم له شروط منها أن يكون منادى؛ وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها؛ فلذلك رخموا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين»[4]. ولا يأخذنا الوهم فنقول إن كل منادى يخضع للترخيم، إلا إذا كثرت استعمالات الكلمة، وتوسعت في الاستعمال. «إن الترخيم في كلام العرب على ضربين ترخيم يكون في باب التحقير وهو حذف زوائد الاسم إن كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كتاب كتيب وفي حمراء وصحراء حمير وصحير...وترخيم يختص باب النداء وهو ما نحن بصدد تفسيره وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد»[5].

ولو أنعمنا النظر بين الترخيم في باب التحقير، والترخيم في باب النداء؛ لوجدنا أن الترخيم الذي يكون في باب التحقير تحذف الألف أو الهمزة منه في الكلمة وتوضع بدلها ياء قبل آخره، ويبقى الصوت الأخير على حاله في ترخيم التحقير، أما ترخيم النداء فيحذف منه الحرف الأخير من الكلمة. وللترخيم عند العرب لهجتان:أحدهما وهو الأكثر أن يحذف آخر الاسم، ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت المنطوق به تدع ما قبله على حاله في حركته وسكونه إيذاناً وإشعاراً بإرادته، وتسمى هذه اللغة لغة من نوى، أو لغة من ينتظر الحرف؛ أي أن يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون، وكأنه لم يحذف منه شيئاً؛ لأنه ينوي ذلك المحذوف. والثاني أن يحذف من آخره ويبقى الاسم كأنه قائم برأسه غير منقوص منه فيعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم. وتسمى هذه اللغة لغة من لم ينو، أو لم ينتظر؛ أي أن يقدر الاسم بعد الحذف كأنه كامل. فيقال على الوجه الأول في حارِث يا حارِ، وفي أمامَة يا أمامَ وفي برثُن يا برثُ ...ويقال على الوجه الثاني في حارثُ يا حارُ وفي أمامةُ يا أمامُ وفي برثن يا برثُ كلّه بالضم[6].

6– **باب حذف حرف النداء من القريب:** إذا حذفت الأداة من جملة النداء لم يبق إلا قرينة التنغيم دالة على المعنى. نحو قوله تعالى ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَٰطِـِٔينَ ﴾[7]. بتأويل يا يوسف اعرض عن هذا[8]. «حيث تتلى بالقالب التنغيمي للنداء، وهذا القالب قائم رغم حذف النداء»[9]، ونحو ذلك قوله[10]:

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم

ولهذا قيل إن قرينة التنغيم من القرائن التي أغنت عن أداة النداء فجاز أن تختفي ولا تظهر [11]. ومنه أيضاً الشاعر من بني أسد[12]:

إن كنت ازننتني بها كذبا جزءُ، فلاقيتَ مثلها عجلا

(1) المصدر نفسه:120/8.
(2) شرح جمل الزجاجي:2/ 113.
(3) التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب:201/1، وينظر: شرح المفصل:21/2.
(4) شرح المفصل:2/ 19.
(5) المصدر نفسه:21/2.
(6) ينظر: شرح المفصل:21/2، ينظر شرح جمل الزجاجي:2/ 116.
(7) يوسف: 29.
(8) ينظر: تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القران:41.
(9) القضايا التطريزيَّة في القراءات القرآنية:266/1.
(10) البيت للشاعر الجاهلي المخضرم حضرمي بن عامر الاسدي. ينظر: أمالي القالي:67/1. وينظر: تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القران:41.
(11) ينظر: قضايا أساسية في ظاهرة التنغيم في اللغة العربية (بحث): 22، والتوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي علامات الإعراب والبناء انموذجا:23.
(12) البيت للشاعر الجاهلي المخضرم حضرمي بن عامر الأ سدي. ينظر: أمالي القالي:67/1. وينظر: تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القران:41، ومقاييس اللغة:432.

يريد يا جزءُ[1]. يستقلّ التنغيم فيها بالدلالة ويكون القرينة الوحيدة في الكلام، فيُلقى عليه عبء الدلالة على المعنى والأسلوب في النص المنطوق،«وأكثر ما يكون ذلك عند حذف الأداة من الكلام ولاسيما أدوات الصدارة»[2]، وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ قد ءَاتَيتنِى منَ ٱلمُلكِ وَعَلَّمتنِى مِن تَأوِيلِ ٱلأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلأَرضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِى ٱلدُّنيَا وَٱلأَخِرَةِ تَوَفَّنِى مُسلِما وَأَلحِقنِى بِٱلصَّلِحِينَ﴾[3]. وقال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَ لَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[4]، وهو كثير في الكتاب العزيز. لم يرتض ابن يعيش في حذف حرف النداء وعدَّه إجحافاً؛ لأن النداء هو في الأصل اختصار، والحذف من فوائده الاختصار، فلا يجوز اختصار المختصر عبر هذه الفكرة بقوله: «وفي جملة حذف الحروف مما يأباه القياس؛ لأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال فما نائبة عن أنفي، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم، وحرف النداء نائبة عن أنادي، فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوّة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به»[5]. ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به فلا تقول لزيد وأنت تريد يا لزيد؛ لأن المستغيث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي. فقال سيبويه «لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط والاجتهاد في الغضب ولأنهم يريدون به مذهب الترنم ومد الصوت؛ ولذلك زادوا الألف أخيراً مبالغة في الترنم»[6]. إلا في حالة واحدة يجوز فيها حذف النداء من المستغاث به كما في قولهم (اللهُم) فهو نداء والضمّة فيه بناء بمنزلتها في يا لزيد والميم فيه عوض من حرف النداء؛ ولذلك لا يجتمع (يا) مع (الميم) إلا في الشعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائله ويكون ضرورة[7] وذلك قوله[8]: إني إذا ما حدثٌ ألمّا دعوت يااللهم يا اللهما

ويتضح من ذلك أن الكوفيين بنوا على جواز الجمع بين (يا) و(اللهمَّ) في النداء[9]. وعلّق الكثير من العلماء ولا سيما البصريين منهم على ما قاله الكوفيون، فوصف ابن الانباري هذا القول بالفاسد[10]، أما ابن يعيش وصفه بأنه (واه جداً)[11]،وسخفه أبو حيان[12].وقد منع النحاة نطق لفظ الجلالة(الله)ويراد منه الاستغاثة أو الدعاء «فلا يجوز أن تقول(الله)وأنت تريد يا الله وتحذف منه الأداة إذا لحقته الميم المشددة في آخره فتقول (اللهمَّ)»[13].

أما أصل اللهمَّ فقد«ذهب الفراء من الكوفيين إلى أن أصله (يا الله أمنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً»[14].

ونستنتج من ذلك أن التنغيم يعد القرينة الأساس، وقد تكون الوحيدة في بعض الأحوال عندما تحذف الأداة، فهو ينفرد في تمييز الأسلوب ومعناه، والعامل الأبرز الذي تُعِينُه القرائن الأخرى ويعينها على الوصول إلى المعنى المراد. ولا يفوتنا أن نذكر وجهة نظر علم اللغة الحديث في التنغيم فهو لا يتقاطع مع التنغيم في التراث العربي، ولا سيما عند ابن يعيش. ويمكن أن تتوضح أهميته عند علم اللغة الحديث بمجموعة من العوامل:

أ) وجوب النظر إلى المنطوق بوصفه وحدة صوتية مكتملة. وهذا الأمر أكد عليه ابن يعيش ومن سبقه من علماء اللغة القدماء، فكان للدلالة الصوتية الأثر المهم في توجيه المعنى.

(1) ينظر: تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القران:41.
(2)القرائن النحوية، بحث: 50، وينظر: مقالات في اللغة والأدب: 259/1
(3) يوسف: 101.
(4) البقرة: 260.
(5) شرح المفصل:15/2.
(6) الكتاب:204/4، 299، وينظر: القرينة في اللغة العربية:46.
(7) ينظر: شرح المفصل:16/2.
(8) البيت لأبي خراش. (المعجم المفصل:1258/3)، وقيل إنه لأمية بن أبي الصلت. (هامش شرح ابن عقيل:120/3).
(9) ينظر: الأشباه والنظائر: 175/1-176.
(10) ينظر:أسرار العربية:233-234.
(11) ينظر: شرح المفصل:16/2.
(12) ينظر: الأشباه والنظائر: 157/2
(13) شرح الكافية:160/1، ينظر: همع الهوامع:173/1.
(14) شرح المفصل:16/2.

ب) يرى فان دايك أن وصف النصوص صوتياً لا يزال في بدايته بالرغم من أن المميزات الصوتية تعد في معظم الأحيان التعبير في العلاقات الدلالية[1]. ومما تحسن الإشارة إليه أن جلَّ ما وصل إليه العلماء المحدثون في وصفهم للنصوص صوتياً كان موجوداً في التراث العربي، بل كان أكثر عمقاً ودقة.

ت) يرى ديفيد برازل نقلاً عن (د. جمعان عبد الكريم) أنه من الأفضل أن يكون التنغيم مكوناً رئيسياً في وظيفة الخطاب في مستوى واحد مع النحو والمفردات المعجمية[2]. أما ما يراه العلماء العرب القدماء أن الدلالة الصوتية ومن ضمنها النغم تعد مكوناً أساسياً يرتبط بقرائن مع جميع مستويات اللغة النحوية والصرفية والدلالية والحالية.

ث) يرى هاليدي أن المعنى النصي له وظيفتان أحدهما: التماسك عن طريق وسائل الربط، أما الوظيفة الثانية هي الإبراز التي تساعد على إظهار المعلومة الجديدة في إطار الوحدة النغمية[3]. وهذا الأمر أضحى واضحاً في كتب التراث وخصوصاً عند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، ومن هذا كلّه يتضح أن للنغمة دوراً في إقامة الفهم والتأثير، ولها أثرٌ في فصاحة المتكلم بما تعتمده من التلوين الصوتي الذي يصطبغ به الكلمات؛ لأن تغيير النغمة يتبعه تغيير في الدلالة بما يصاحبها من عاطفة وانفعال وموقف يخرج الكلام فيه عن مجراه الطبيعي؛ لوظيفة تؤدى في سياق مخصوص[4].

ج) التنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة؛ وربما كان ذلك؛ لأن ما يستعمله التنغيم من نغمات أكثر ما يستعمله الترقيم من علامات كالنقطة والفاصلة والشرطة وعلامة الاستفهام[5].

ولهذا اتكأت الدراسات القديمة للغة عموماً، وشرح المفصل لابن يعيش خصوصاً على القرينة الصوتية في معرفة أغراض الكلام، ولم تركز على الوظيفة الكتابية؛ لأنها لا تلبي جميع مطالب الدلالة الصوتية في فهم المعنى المراد. توصل علماء اللغة المحدثون أنّه يمكننا بالتنغيم التعبير عن مشاعرنا، ومواقفنا في الكلام، لما يضيفه من قيم تطريزيّة تسهم في بيان قيم التراكيب ودلالتها، كالتعجب، والاستفهام، والنداء بأنواعه المجازية من استغاثة وندبة، ولكل من هذه القيم أنماط تنغيمية تزدوج مع بنية الكلمة لترسم المعنى المراد[6]. فمن الصواب أن نعوّل على ظاهرة التنغيم؛ لأنها مهمة في خلق التواصل بين المنشيء والمتلقي، بل تؤثر في المستمع، وتبعث الشعور الملائم الدال على موقف المتكلم[7]. فضلاً عن ذلك أن هناك قرائن أخرى تتضافر مع الأنماط التنغيمية وبنية الكلمة؛ لرسم المعاني المطلوبة كقرينة الحال، والقرائن النحويَّة التي تعين في الوصول إلى معنى المراد.

ثانياً: قرينة التنوين

التنوين لغة « نوّن الاسم ألحقه التنوين، والتنوين أن تنوّن الاسم إذا أجريته، تقول: نوّنت الاسم تنوينًا»[8]. أما (التَّنوين) اصطلاحاً عند النحاة فهو: نون ساكنة زائدة، تثبت لفظا بعد حركة الآخر لا خطّا، فلا تثبت فيه، استغناء عنها بتكرار الحركة عند الضّبط بالقلم، فخرج بقولنا (لا خطّا) سائر النونات المزيدة ساكنة أو غيرها لثبوتها خطّا[9]. والتنوين قرينة صوتية مهمّة لها علاقة بالمعنى، اهتمّ بها الدرس اللغوي القديم والحديث. ويرى الدكتور كمال بشر أن سبب هذا الاهتمام كونها دليل التنكير والإبهام، ودليل الشيوع في بعض الأعلام، كما أن من شأنها تعيين العلم وتحديده[10]. فهي تتصل بأنظمة اللغة المختلفة، ولذا نستطيع القول: إن التنوين دخل لمعنى ويزول بزوال ذلك المعنى. وعرّف ابن يعيش التنوين بأنّه: عبارة عن «نون تلحق آخر الاسم المتمكن ... يقال نونت الكلمة تنويناً، إذا ألحقتها هذه النون، فالتنوين مصدر غلب حتى صار اسماً لهذه النون»[11]. نخلص من التعريفات السابقة إلى أن التنوين يختص بالأسماء وتميزه من غيره من الكلمات، فالكلمة المنوَّنة هي اسم منوَّن، يلحقه تنوين، لا يكون من أصل الكلمة ولا يلحق بالأفعال، ولا يلحق بالحروف؛ ولأجل هذا عدَّ التنوين خصيصةً من خصائص الأسماء. ولم يغفل ابن يعيش عن توضيح الفرق بين النون التي تلحق بالأسماء (التنوين)، والنون الأصلية التي تكون آخر الاسم أو النون الجارية مجرى الأصل حيث قال: «وذلك أن

(1) ينظر: كتاب العلاماتية وعلم النص، فان دايك، ترجمة منذر عياشي: 150، نقلاً عن إشكالات النص دراسة لسانية نصية:439.
(2) ينظر: إشكالات النص دراسة لسانية نصية:441.
(3) ينظر: علم اللغة النظامي، محمود أحمد نحلة: 66- 67، وإشكالات النص دراسة لسانية نصية:441.
(4) ينظر: دلالة الألفاظ:47، والسياق وأثره في الكشف عن المعنى: 63.
(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 226-227.
(6) ينظر: دراسات في اللسانيات العربية: 60.
(7) المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن:110-111.
(8)لسان العرب، مادة (نون): 429/13،
(9) ينظر: شرح الحدود النحوية 135، والشكل أثره ودلالته في الدرس النحوي: 81.
(10) خواص صوتيَّة تمتاز بها اللغة العربيَّة:41.
(11) شرح المفصل:9/30- 29/3.

التنوين ليس مثبتاً في الكلمة، إنما هو تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء جيء به لمعنى، وليس كالنون الأصلية التي من نفس الكلمة، أو الملحقة الجارية مجرى الأصل؛ ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لها صورة في الخط»[1]. نستنتج من ذلك إلى أن هناك حالات نستطيع من خلالها التفريق بين التنوين والنون، والحالات هي:

1) إن التنوين يمكن حذفه من الكلمة، لأنه زيد عليها وليس من أصولها. أما النون الأصلية فلا يمكن حذفها؛ لأنها من أصل الكلمة.
2) إن التنوين جاء لزيادة معنىً جديد إلى الكلمة مخالفاً عن معنى الكلمة الأصلي الخالي من التنوين.
3) للتنوين دلالة واضحة على معنى الجملة السياقي، أما النون الأصلية فليست لها علاقة بالدلالة السياقية، وإنما ترتبط بالدلالة المعجمية للكلمة.
4) إذا كان التنوين، والنون الأصلية يشتركان بلفظ واحد في النطق عند المتكلم، عالج النحاة ذلك بأنهم لم يثبتوا للتنوين لها صورة في الخط، بخلاف النون الأصلية.

وقد قسمّ النحاة – ومن بينهم ابن يعيش – التنوين على نحو ما ذكره سيبويه، وزاد بعضهم عليه، وأقسامه على خمسة أضرب، وهي على الآتي[2]:

الأول: تنوين التمكين[3]: يسمى أيضاً تنوين صرف[4]؛ وذلك لصرفه الاسم عن مشابهة الحرف والفعل وكذلك سمي الدال على المكانة؛ أي أنه باق على مكانه من الاسمية[5]، وهو«أن يأتي للفرق بين ما ينصرف، وما لا ينصرف ...لم يخرج إلى شبه الحرف فيكون مبنياً نحو الذي والتي، ولا إلى شبه الفعل فيمتنع من الصرف نحو أحمد وإبراهيم»[6]. وكذلك أيضاً تنوين«رجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍ وأحمدٍ وإبراهيمٍ إذا أردت بهما النكرة، فإذا قلت: لقيت أحمداً فقد أعلمته أنك مررت بواحد ممن اسمه أحمد وبينك وبينه عهد فيه وتواضع، والتنوين هو الدّال على ذلك»[7]؛ لأنه استمدّ دلالته من طبيعة الاسم في حال كونه منصرفا، أو مبنيّا، نكرة كان أو معرفة.

الثاني: تنوين التنكير: «أن يكون دالاً على النكرة، ولا يكون في المعرفة البتة، ولا يكون إلا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب نحو صه ومه وإيه، فإذا قلت صه منوناً فكأنك قلت سكوتاً وإذا قلت صه بغير تنوين فكأنك قلت السكوت ...فالتنوين علم التنكير وتركه علم التعريف»[8]. بمعنى أن العرب وضعت للتعريف أداة تدخل أول الاسم، هي (أل) وجعلت للتنكير علامة تلحقه، وهي التنوين[9]. ومن هنا يتبيَّن الفرق بين قولك: (سيبويهِ) غير منون، وبينه منوناً، أنّك في غير المنوَّن تريد شخصا بعينه، وفي المنوَّن، تقصِد أيَّ شخص مسمّى بهذا الاسم[10].

الثالث: تنوين العوض: وهو التنوين الذي يلحق الأسماء فيكون أما عوضاً عن المضاف إليه سواء أكان جملةً أم مفرداً، أو عوضاً من حرف سواء أكان أصلياً أم زائداً. فالأول تنوين العوض عن المضاف إليه: ينقسم قسمين عند ابن يعيش: القسم الأول: تنوين العوض عن جملة «وذلك نحو إذ ويومئذ ويسمى هذا الضرب تنوين العوض؛ لأنه عوض من جملة كان الظرف مضافاً الذي هو إذ لأن إذ تضاف إلى الجملة فلما حذفت تلك الجملة للعلم بموضوعها عوض منها التنوين اختصاراً»[11].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾[12]. التقدير: حين إذ بلغت الروح الحلقوم[13]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[14]. «ومثله حينئذ وساعتئذ ويومئذ والمراد حين إذ كان كذا وكذا وساعة إذ كان كذا وكذا ويوم إذ كان كذا وكذا والأصل يومئذ تزلزل الأرض زلزالها وتخرج الأرض أثقالها ويقول الإنسان مالها فحذفت هذه الجمل الثلاث وناب منابه التنوين»[15]. فدخل وهو ساكن، وكانت الذال قبله

(1) المصدر نفسه:30/9- 29/3.
(2) ينظر: شرح المفصل:30/9،، وأثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: 75.
(3) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:2/ 517، والشكل وأثره ودلالته في الدرس النحوي: 86.
(4) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:1 / 36، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 76.
(5) ينظر: شرح المفصل:30/9.
(6) شرح المفصل:30/9- 29/3.
(7) المصدر نفسه:30/9- 29/3.
(8) المصدر نفسه:30/9-29/3.
(9) إحياء النحو: 165.
(10) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 99، ينظر: الشكل وأثره ودلالته في الدرس النحوي: 86.
(11) شرح المفصل:30/9- 29/3، وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 1/ 38.
(12) الواقعة:27 /84.
(13) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:11/1.
(14) الزلزلة:30 /1-2-3-4.
(15) شرح المفصل:30/9، 29/3، وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 1 / 38.

ساكنة فكسرت الذال، لتفادي إلتقاء الساكنين فقيل يومئذ وليست الكسرة في الذال بإعراب وإن كانت إذ ههنا في موضع جر بإضافة ما قبلها إليها[1]. والذي يدل على أن الكسرة في ذال إذ من قولك: يومئذ وحينئذ كسرة بناء لا كسرة إعراب قول الشاعر[2]:

نَهَيْتُكِ عن طلابكِ أُمَّ عمرو بعاقبة وأنتَ إذٍ صحيح

ألا ترى أن إذ في هذا البيت ليس قبلها شيء يضاف إليها فيتوهم أنه مخفوض به[3]، أما سبب عدولهم إلى النون؛ لأنه يجامع حروف اللين في الزيادة ويناسبها من حيث إنه غنة تمتد في الخيشوم[4]. وبإنعام النظر في النص الذي ذكره ابن يعيش ننتهي إلى أن النون تجامع حروف المد واللين من حيث خفتها، ومن حيث إنَّها من أوضح الأصوات الساكنة في السمع ولهذا أشبهت أصوات اللين[5]. ويوجد في تنوين العوض قولان: فهناك من يرى «أن التنوين عوض من المضاف إليه كالذي في يومئذ وحينئذ قال: وإنما قلنا ذلك؛ لأن هذا لا يدخله تنوين التمكين من حيث كان في نية الإضافة، كما لا يدخله الألف واللام، فلما نون مع إرادة الإضافة علم أن التنوين عوض من المحذوف»[6]. بمعنى أننا عوضنا التنوين بالمحذوف، وهو (المضاف إليه)، ولما كان عوض عن المضاف إليه لا يدخله تنوين التمكين؛ لأن التمكين ليس به حاجة إلى المضاف إليه، ولا تدخله (أل)؛ لأنها تتقاطع مع المضاف، ولهذا سمي بتنوين العوض. «وأما مذهب الجماعة فإنَّه التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين، فلما زال المانع وهو الإضافة عاد إليه ما كان له من التنوين وتقدير الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين؛ لأن المعاملة مع اللفظ»[7].

وهذا القول يميل إليه ابن يعيش أكثر من القول الأول؛ لأنه عبَّر عنه بمذهب الجماعة ونستشف من قوله: إن التنوين هو موجود قبل الإضافة، ولما أضيف الاسم منعت الاسم من التنوين، وعندما قدرت الإضافة بمحذوف زال المانع من عدم تنوينه، وإن كانت الإضافة مقدرة؛ لأن معاملة التنوين هنا كان مع اللفظ.

والقسم الآخر التنوين العوض عن المضاف إليه مفرد «فأما قولهم مررت بكلٍّ قائماً ... وذلك أن منهم من جعله تنوين عوض كالذي في يومئذ ونظائره؛ لأن حق هذا الاسم أن يضاف إلى ما بعده فلما قطع عن الإضافة؛ لدلالة كلام قبله عليه عوض التنوين»[8]. ومنهم من جعله تنوين تمكين؛ لأن الإضافة كانت مانعة من التنوين فلما قطع عن الإضافة إليه دخله التنوين؛ لأنه اسم معرب حقه أن يدخله حركات الإعراب والتنوين[9].وأيّد هذا القول من المحدثين الدكتور عبد الرحمن أيوب، فقد رفض دلالة التّنوين على التعويض، فلم يجد ضرورة للقول به، وهو عنده افتراض من النحويين: فنراه يقول« إنّ التنوين يأتي عند عدم وجود جملة تالية لـ (حينئذ) أو(بعدئذ) أو نحوهما، أو عند عدم وجود اسم مضاف إليه بعد (كلّ) و(بعض)»[10]، وذهب كذلك إلى أَنّ التنوين في هذين الأسمين، ينبغي أنْ يكون للتمكين، دون الإشارة كعادته، إلى أصحاب هذا الرأي من القدماء[11]. فكلام الدكتور عبد الرحمن أيوب يشوبه نوع من الاضطراب في نظر الباحث؛ لأن حق هذه الأسماء الإضافة إلى ما بعدها، فلما قطع عن الإضافة؛ لدلالة كلام قبله عليه عوض التنوين، وهذه حجة ساطعة على علاقة التنوين بالمعنى، فلمَ الرفض لهذا النوع من التنوين وقد ذكر في القرآن الكريم؟! ولمَ إنكار استدلالات أهل اللغة والتفسير؟! وما هو البديل لفهم الجملة إذا ألغي المحذوف وجعل مكانه تنوين التمكين؟ ومما يعضِّد كلام الباحث انتقاد ابن يعيش لمن يسمي هذا النوع من التنوين تنوين التمكين، كما أنه أشكل على كلٍّ من أنكر تنوين العوض[12].

والثاني تنوين العوض عن حرف أصلي«ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن التنوين في جوارٍ وغواشٍ ونحوه بدل من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع والجر؛ لثقلهما ولما دخل التنوين عوضاً حذفت الياء لالتقاء ساكنين سكونها وسكون التنوين ولا يلزم ذلك في النصب لثبوت الفتحة»[13]. ويصف ابن يعيش هذا الوجه بالضعف عبَّر عن ذلك بقوله: «وهذا الوجه فيه ضعف؛ لأنه يلزم أن يعوض

(1) ينظر: شرح المفصل: 3/ 29، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1 / 13.
(2) البيت من الوافر؛ لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين:68/1.
(3) ينظر: شرح المفصل: 9/30-31.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 30.
(5) ينظر: الأصوات اللغوية:58، والنون من أقرب الصوامت إلى الصوائت: 7.
(6)شرح المفصل:30/3.
(7)المصدر نفسه:30/3.
(8) شرح المفصل:9/31-32.
(9) المصدر نفسه:9/31-32.
(10) دراسات نقدية في النحو العربي 17 – 18، وينظر: الشكل وأثره ودلالته في الدرس النحوي: 98.
(11) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي 17 – 18، والشكل وأثره ودلالته في الدرس النحوي: 98.
(12) ينظر: شرح المفصل:9/31-32.
(13) شرح المفصل: 1/ 63-64، وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 2/ 234، وحاشية الصّبان على شرح الأشموني: 360/3 .

في نحو يغزو ويرمي»[1]. وللباحث رأي في هذا القول: فالزجاج كان حديثه في باب التنوين الذي يخص الأسماء، وإن كانت القاعدة التي جاء بها تعم الأسماء والأفعال، فلما كان التنوين يخص الأسماء توجب استبعاد الأفعال من قاعدته جملة وتفصيلاً. ومن هنا فإن الباحث لا يرى قول الزجاج وجهاً ضعيفاً، وإنما هو كلام سديد.

أما لات أوانٍ، فمن قول الشاعر[2]:

طَلَبوا صُلحَنا ولاتَ أَوَانٍ فأَجَبْنا أن لاتَ حينَ بقاء

فان أبا العباس المبرد ذهب إلى أن كسرة أوان ليست إعراباً، ولا علماً للجر، والتنوين الذي بعده ليس الذي يتبع حركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أن (أوان) بمنزلة (إذ) في أن حقه أن يكون مضافاً إلى الجملة نحو قولك: جئتك أوان قام زيد، وأوان الحجاج أمير فلما حذف المضاف إليه من أوان عوض من المضاف إليه تنويناً[3]. واختلف ابن يعيش مع هذا القول؛ لأن أوان عنده من أسماء الزمان، والكسرة فيه إعراب، والتنوين فيه تمكين وليس عوض فبين ذلك عندما قال: وهو قول ضعيف لأن أواناً من أسماء الزمان تضاف تارة إلى الجملة وتارة إلى المفرد، والذي عليه الجماعة أنه مخفوض والكسرة فيه إعراب، والتنوين تنوين تمكين والخافض لات وهي لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بها وقد قرأ عيسى بن عمر (ولات حينِ مناص) بجر حين[4].

وتنوين العوض عن الحرف الزائد كجندل، فإن تنوينه عوض من ألف جنادل[5]. وهناك من يرى من الباحثين المحدثين أن تنوين العوض يقوم بوظيفة يمكن تسميتها بأنها وظيفة (بنائية)[6]، وهي منع عَوْد الياء ثانية على قاعدة عدم الجمع بين العِوَض والمعوَّض منه. وللباحث رأي في هذا القول فالوظيفة البنائية لها دور مهم في وحدة النص فيراعى فيه لغته، وأسلوبه، وتكامله احترازاً من التجزئة.

أما حذف حرف من كلمة، وتعويض بديل عنه، لا ينهض للقيام بوظيفة بنائية لوحده، وإن كان هذا التعويض له علاقة بالمعنى، فالوظيفة البنائية لها قدرة التأثير على سياق كامل، أو نصٍّ طويل، لذا نرى أن التعويض[7]، أو العوض[8] حسب اختلاف النحاة في تسميته لا يمكن تسميته بالبناء الوظيفي، ولكن يمكن أن نجوِّز لأنفسنا فنقول هو جزء من ذلك البناء.

التنوين الرابع: تنوين الترنم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء[9]، وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين، وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم، وقد قال بعضهم إنما قيل للمطرب مغن؛ لأنه يغنن صوته[10]. وقسمه ابن يعيش على ضربين: أحدهما: أن يلحق متمماً للبناء مكملاً للوزن، والآخر أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفاً عن آخره بمنزلة الخرم في أوله[11]. فالأول منهما نحو قول امريء القيس من بني تميم[12]:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلن

وأما الثاني فهو إلحاقها نيفا عن آخر بمنزلة الخرم في أوله نحو قول رؤبة[13]:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن مشتبه الأعلام لمّاع الخفقن

النون في المخترقن زيادة؛ لأن القاف قد كملت وزن البيت؛ لأنه من الرجز فالقاف بمنزلة النون في مستفعلن[14]. وجعله الأخفش والزمخشري والعروضيون تنويناً مستقلاً بنفسه ليس فرعاً من الترنم سموه الغالي وهو اللاحق لآخر القوافي المقيَّدة[15]. وسموا

(1) شرح المفصل: 1/ 63-64.
(2) البيت من الخفيف ينسب لأبي زبيد الطائي، وينظر: شرح الرضي على الكافية:198/1.
(3) شرح المفصل:32/9.
(4) المصدر نفسه:33/9.
(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 5/2.
(6) ينظر: الشكل وأثره ودلالته في الدرس النحوي: 98.
(7) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 11، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1 / 13، والشكل وأثره ودلالته في الدرس النحوي: 98.
(8) ينظر: همع الهوامع: 2 / 517 .
(9) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 6/2.
(10) شرح المفصل:33/9.
(11) المصدر نفسه:33/9.
(12) البيت من الطويل، وهو لإمريء القيس من بني تميم. ينظر: ديوانه:29.
(13) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج . ينظر: خزانة الأدب: 78/1.
(14) شرح المفصل:33/9.
(15) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 6/2، وشرح المفصل:33/9.

الحركة التي قبلها الغلو؛ ؛لتجاوزه حدَّ الوزن[1]. ويرى بعض من الباحثين[2]. أن ما تسمى بـ(نون الترنم) لا تعد تنويناً، وإنما هي نون أخرى زائدة مغايرة للتنوين، يمكن إجمالها بثلاثة أسباب:

أ– إنها لا تختص بالأسماء.

ب– وتجامع الألف واللام في كلمة واحدة.

ج– تثبت بالوقف.

ويظهر للباحث أن هذا القول عين الصواب؛ لأن الذي يجب أن يطلق عليه تنوين هو ما يختص بالأسماء فقط، ويلحق بالنكرات، إذ إنه يعدُّ دليلاً على تمكن الاسم في باب الاسميَّة تمام التمكن، وبصرف النّظر عن تفريعات الدرس النحوي للتّنوين وتقسيماته له، فإنّ الصوت اللاحق للقافية الشّعريَّة، يُعدّ مظهرا من مظاهر لغة الشّعر التي لا تستجيب دائما لما يراه النحاة من تحديد للظاهرة الواحدة، أو تصنيف لها، فنرى الصّوت في تلك القوافي ساكنة كانت أم مطلقة، يتّسق تماماً مع ما يفرضه الشّعر من حاجة إلى التّرنّم، والتّطريب، الأمر الذي أفرغ التنوين من وظائفه التي بيَّنها النحاة؛ لتستبدّ به الوظيفة الصّوتيّة، التي تتطلّبها موسيقى الشعر، وتفرضها طبيعة إنشاده وقفاً أو وصلاً[3].

التنوين الخامس: تنوين المقابلة: وهو قسم من أقسام التنوين ذكره أصحابنا وذلك أن يكون في جماعة المؤنث معادلاً للنون في جملة المذكر[4] يلحق ما جمع بألف وتاء مزيدتين[5]، نحو (عرفاتٍ) الواردة في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[6]، وذلك إذا سمي به نحو امرأة سميتها بمسلمات ففيها التعريف والتأنيث، فكان يجب أن لا ينون لاجتماع علتين فيه[7].

ثالثاً: قرينة الوقف والفاصلة القرآنية

يعدّ الوقف أحد القرائن الصوتيّة، أو الخطابيَّة المهمة في الدرس الصوتي؛ لتحديد المعنى. فالوقف لغة: هو الحبس، أو: المسك الذي يجعل للأيدي، والوقف: مصدر الفعل المتعدي وَقَفَ، كقولك: وقفْتُ الدابةَ ووقفْتُ الكلمةَ وَقْفا، ووَقَفْتُهُ على ذنْبه، أي أطلعته عليه. ووَقَفْتُ الدار للمساكين وَقْفًا، والوقوف خلاف الجلوس. وقف بالمكان وقفاً ووقوفاً، فهو واقف[8].

أما في الاصطلاح: فهو عند ابن يعيش«قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة، أو قطع الصوت بعد الكلمة زمناً يتنفس به عادةً بنية استئناف الكلام، إنما يكون على الساكن وتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب»[9]. ولا يجوز القطع، أو الحذف، أو السكوت اعتباطاً ويذكر العكبري أن من مسوغات «العرب لحذف الحركة الإعرابية وقفاً، أن الوقف ضد الابتداء؛ لأنه يكون عند انتهاء الكلمة، ولما استحال الابتداء بالساكن استحسنوا في ضده، وهو الوقف ضد الحركة وهو السكون»[10].

ويرى الدكتور صباح عطيوي أنَّ كلام العكبري «هو صحيح ولكنه عليه ملحوظات، منها ما قاله النحاة إنَّ الوقف تلبّث واستراحة وقطع النفس، وناسب ذلك أن تقطع الحركة عند الوقف وهو ما يسمى بالإسكان. ولكن العرب عندما يقفون على المنصوب غير المعرَّف بأل يقفون عليه بالألف، والألف عندهم ساكن، وعند المحدثين هو حركة طويلة لذلك لا يتناسب مع قولهم : هو قطع الحركة، أو وقوف بالإسكان. ثم إن التنوين هو نون ساكنة زائدة لفظاً، ولما كانت ساكنة كان عليهم أن يقفوا عليها طالما هم يقولون بالوقوف على الساكن، ولكنهم حذفوها عند الوقف فقالوا: حضر محمدْ وإنَّ هذا مما يفسَّر ضمن التخالف أو التناقض؛ لأن الوقف ضد الإبتداء، والابتداء لا يكون إلا بصامت يتلوه صائت، فمن الطبيعي عندهم أن يكون الوقف على الساكن»[11]. فضلاً عن ذلك أننا نرى أن لغتنا العربيَّة لا تبنى في تعليلاتها على الضدِّ؛ لأنها تأسست على ذوق، وقبول، واستحسان، فذوق اللغة الرفيع نأى بها بالابتداء

(1) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 6/2، وشرح المفصل:33/9.
(2) ظاهرة التنوين في اللغة العربية: 18.
(3) ينظر: الشكل وأثره ودلالته في الدرس النحوي: 117.
(4) ينظر: شرح المفصل: 1/ 68، وظاهرة التنوين في اللغة العربية: 15.
(5) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1 / 13، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 1 / 37 .
(6) البقرة: 198.
(7) ينظر: شرح المفصل:34/9.
(8) ينظر: العين: 224/5، وتاج اللغة وصحاح العربية (وقف):468/24.
(9) شرح المفصل:46/9.
(10) اللباب في علل البناء والإعراب: 192/2، وينظر: المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقياً: 94- 96.
(11) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود في كلية التربية بجامعة بابل. بتاريخ 25/ 2012/11.

بالسواكن، وليس للضدِّ دور في ذلك، ولذا قيل إن هذه الظاهرة تعد مظهراً من مظاهر الذوق العربي[1]. «فالوقف يؤدي دوراً مهماً في تغيير الدلالة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، وينبغي أن لا يغيب عنا أن قرينة الوقف قرينة تخاطبية صوتية، وليست نحوية؛ لأن الوقف معاقب الكلام فهو من مستلزمات الخطاب»[2].

ولنا كلام في هذا القول، فما نراه أن الوقف قرينة صوتية، ولها علاقة وثيقة بالنحو، بدليل قول أبي بكر الانباري: «فمن تمام معرفة إعراب القران ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه»[3]. ومن ذلك أنه قد تكون الكلمة بدلاً إذا وصلت، وتكون مبتدأ إذا فصلت. فالوقف يستدعي بداية جديدة وإعراباً جديداً؛«لذلك نرى القراء يختلفون في تقدير الوقوف في نص ما، لأن كلّاً منهم قد يحاول في قراءته وجهاً مما يختلف لأجله المعنى، يباين ما يحاوله الآخرون»[4]. ونجد ذلك جلياً في باب تعانق الوقف* في القرآن الكريم، إذ إن لكل موضع للوقف معنى يختلف عن الموضع الآخر. ومن هنا عبَّر عنه أحد الباحثين بأنّه باب في قواعد اللغة معروف، وخاصة من خواص الأداء النحوي والصوتي في العربية[5]. فضلاً عن ارتباطه بالمعنى الدلالي للكلام، والانجاز النطقي.

والأصل في الوقفة: «انقطاع الصوت بقصد أو من غير قصد والوقف المقصود له ذو وظيفة دلالية»[6]، والوقف غير المقصود يؤدي إلى التأني في النطق بأواخر الكلمات والحرص على إعطائها كل حقها الصوتي، دون أن يسقط من حروفها شيئاً[7]، فضلاً عن ذلك لما له من تأثير على استعادة النفس واستقراره بعد انتهائه. ونستطيع أن نؤسس قاعدةً في الوقف مفادها أن الوقف المقصود الذي يقف عليه المتكلم عمداً، وهذا مرتبط بالمعنى، والوقف غير المقصود أو الطارىء فإنه يساعد المتكلم على استعادة نفَسَه بعد فقده؛ ليمكِّنه من النطق السليم. ويكون استعادة النفس من خلال استنشاق الهواء فيملأ به صدره، فإذا نطق تقلصت عضلات البطن إلى أن يشعر المتكلم أنه بحاجة إلى استراحة، فيحدث ما يدعى بالوقف[8]. ولا يغفل الباحث ما لهذه القرينة من جذور في التراث العربي فقد أدرك القدماء جيداً قيمة الوقف في فهم المعنى وتحسين التلاوة، فقال أبو حاتم السجستاني(ت248هـ) من لم يعرف الوقف لم يعلم القرآن[9].

ومن هنا فأننا لا نستبعد أثر الوقف على الجانب الصوتي والنحوي والدلالي في القرآن الكريم. والوقف يعنى بالحرف الأخير من الكلمة الموقوف عليها، والكلمة الموقوف عليها تحتمل أن تكون اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً؛ ولذلك للحرف الأخير أحكام تختلف عن أحكام الكلمة المبدوء بها، ويفصِّل ذلك ابن يعيش بقوله: «للحروف الموقوف عليها أحكاماً تغاير أحكام المبدوء بها فالموقوف يكون ساكناً والمبدوء لا يكون إلا متحركاً إذ من المحال الابتداء بساكن...والوقف على الساكن صنعة واستحسان عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات وما هو يشترك في القبل الثلاث الاسم والفعل والحرف»[10].

ومن الأمثلة التي ساقها «تقول في الاسم: هذا زيدْ، وفي الفعل زيد يضربْ زيد ضربْ. ومثال الوقف في الحرف جيرْ وأنْ... فالحرف الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً كما أن الحرف المبدوء به لا يكون إلا متحركاً، وذلك لأن الوقف ضد الابتداء ... والموقوف عليه لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا»[11]. وفي ضوء ما نصَّ عليه ابن يعيش نلاحظ أن الوقف فن من فنون صنعة اللغة، ولا يستطيع أحد أن يستعمله إلا إذا كان من الحذَّاق في اللغة وله ومعرفة عميقة في علوم اللغة؛ لأن الوقف يتعامل مع المعنى، فإذا لم يقدِّر المتكلِّم الوقف المناسب وقع في خلل بالمعنى، وتعذَّر الوصول عليه إلى المعنى المراد.

وللوقف ألفاظ متقاربة في معناه كالقطع والسكت. فالقطع يعني: قطع الصوت عن الكلمة زمناً، يتنفَّس فيه عادة بنيَّة استئناف القراءة، إما بما يلي الموقوف عليه أو بما قبله، فيكون عند الانصراف عن القراءة والانتهاء منها[12]، «فهو إذا آخر وقف في القراءة، أما السكت قطع زمن الصوت زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس، والسكت والقطع كالوقف، عنصران صوتيان يؤديان ما يؤدي

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:270.
(2) المعنى وظلال المعنى: 343.
(3) إيضاح الوقف والابتداء: 108/1، وينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات:17.
(4) الوقف في العربية: 177.
* تعانق الوقف: ونعني به أنه إذا وقف على أحد الموضوعين لا نقف على الثاني، ويجوز عدم الوقوف على أي الموضعين. وعلامته في القرآن(؟؟) ومثال ذلك قوله تعالى ((ذلك الكتاب لا ريب؟ فيه؟ هدىً للمتقين)).
(5) ينظر:خواص صوتية تمتاز بها العربية: ع42/71، 1992.
(6) التحليل النحوي أصوله وأدلته: 188.
(7) ينظر: من أسرار اللغة:191.
(8) ينظر:علم اللغة النفسي:72- 73.
(9) ينظر: لطائف وإشارات لفنون القراءات:249/1، والوقف في العربية على ضوء اللسانيات:16.
(10) شرح المفصل:67/9.
(11) المصدر نفسه:67/9.
(12) ينظر: دراسات في اللسانيات العربية:56.

التنغيم في الكلام»[1]. وبهذا يمكن أن نخلص إلى مواطن الاختلاف بين القطع والسكت من جهة، والوقف من جهة أخرى فتكمن في ثلاثة أشياء:

أولها: «أنه لا يتنفس فيه، في حين أن التنفس ركن في الوقف. **والثاني:** أنه أقل من الوقف مدة. **الثالث:** أنه يرد في جزء الكلمة كما يرد في آخرها، كسكت حمزة(ت156هـ) على الساكن قبل الهمزة»[2]. نحو قوله: ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَآ أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[3] ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدّكر في حين لا يأتي الوقف إلا في آخر الكلمة. وللوقف أقسام عدَّة عند علماء التجويد يضيق المقام عن ذكرها[4]:

الأغراض الدلالية في الوقف:

1) أمن اللبس: يُفصل بين كلمة وأخرى، لدفع توهم تبعية الأخرى للأولى. ومن ذلك سكتة حفص على عوجا في قوله تعالى ﴿حَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَآ﴾[5]. فصل بين (عوجا) و(قيما) بالسكت، لدفع توهم تبعية الأخرى للأولى بالنعت، إذ المعنى: أنزل على عبده الكتاب قيما، ولم يجعل له عوجا[6].
2) توجيه النظر: كأن يوقف قبل كلمة احتفاءً بها، تنفرد بالذكر على ما لها من فضل ومزية في أداء المعنى نحو ما روي عن أبي بكرة (رضي الله عنه) أنه قال: قال رسول الله(ﷺ): « (ألا أخبركم بأكبر الكبائر؟). وكان متكئاً فجلس، فقال: (ألا وقول الزور). فما زال يكررها حتى قلنا ليته يسكت»[7]. فقول الزور يفرده بالذكر، فيلقى من انصراف الذهن إليه ما لا يلقاه إذا نسق على غيره.
3) التشويق: وهو أن يُشوِّق السامع من خلال أنباء مجهولة لديه، ولكن كل نبأ يتبعه وقفة محاكياً ما في خلجاته من أسئلة يتشوق في معرفة إجابتها نحو قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾[8]، فإن المرء إذا سمع قوله تعالى (غلبت الروم) تساءل: أين وقع هذا؟ فيأتيه الجواب (في أدنى الأرض)، وإذا سمع (يومئذ يفرح المؤمنون) تساءل بمَ؟ فيأتيه الجواب (بنصر الله)، فيزداد ذلك إقبال السامع على ما يسمع[9].
4) قلب المعنى: وهو أن ينشيء الموقوف وقفا يجعل الموقوف عليه من كلامه مخالفاً لمعناه إذا وصل، فإذا أتمّه نسخ الكلام الناقص ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾[10] بالوقف على المصلين للتنبيه على أن تأخير الصلاة عن وقتها إثم عظيم[11].
5) التقسيم: ويراد به عرض الكلام مفصَّلاً بوقوف تعيين السامع على تفهم أجزائه واحداً فواحداً[12]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝٣٠ وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ﴾[13]. وذكر ابن يعيش بعضاً من مواضع الوقف في شرحه للمفصل، وهي:

1) **الزيادة التي تلحق الحرف الآخِر في الاستفهام عند الوقف:** يقول ابن يعيش «إن هذه الزيادة علماً على الإنكار وهو حرف من حروف المد»[14]. وليس من شك أنَّه قصد أن الزيادة التي يقف عليها تدل على معنى الإنكار، وترد في الاستفهام فقط. وقسمها على معنيين « **أحدهما:** أن تنكر وجود ما ذكر وجوده، وتبطله كرجل قال: (أتاك زيد)، وزيد ممتنع إتيانه فينكر لبطلانه

(1) دراسات في اللسانيات العربية:56.
(2) النشر في القراءات العشر: 419/1، وينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات:40.
(3) سورة القمر: 51.
(4) ينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات: 146.
(5) الكهف: 1، 2.
(6) ينظر: دراسات في اللسانيات العربية:183.
(7) صحيح البخاري: 939/2، وينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات:184.
(8) الروم: 2، 3، 4، 5.
(9) ينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات:185.
(10) الماعون: 4، 5.
(11) ينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات:186- 187.
(12) ينظر: المصدر نفسه:187- 188.
(13) الواقعة: 27، 28، 29، 30،31.
(14) شرح المفصل:50/9.

عنده، **والوجه الآخر** أن تتكر أن يكون على خلاف ما ذكر كقولك (أتاك زيد) فتتكر سؤاله عن ذلك وزيد من عاداته أن يأتيه»[1]. وذكر ابن يعيش أن في كلا الوجهين تقول (أزيدنيه). بهاء الوقف التي تدل على الإنكار سواء إنكار المجيء أم إنكار السؤال؟ وفضلاً عن ذلك أن من العرب مَن يزيد بين الأول، وهذه الزيادة زيادة تفصل بينهما ... كأنهم أرادوا زيادة علم الإنكار للبيان والإيضاح فزادوا (إن) أيضا توكيداً لذلك المعنى، وذلك قولك في جواب ضربت زيداً (أزيداً إنيه) [2].

ونرى أن ما قاله أصحاب هذا المذهب فيه شيءٌ من التكلف؛ لأن دلالة الإنكار واضحة، فلمَ هذا التعقيد بإضافة (إن) للتأكيد والبيان؟، فإن كان سياق الحال يتطلب ذلك فلا بأس من إضافتها، وإن كانت القرينة تشير إلى الإنكار فما الحاجة من إيضاحها وتأكيدها؟! وتقع هاء الوقف أو هاء الإنكار بعد ثلاثة مواضع: الأول بعد المعطوف فتقول مجيباً لمن قال لقيت زيداً وعمراً (أزيداً وعمرنيه)، والثاني: بعد المفعول فتقول جواب من قال ضربت عمر (أضربت عمراه) فألحقتها المفعول ولم تلحقها الفعل؛ لأن المفعول منتهى الكلام متصلاً بما قبله وعلامة الإنكار لا تقع حشوا، والثالث: بعد النعت فتقول في جواب من قال ضربت زيداً الطويل (أزيداً الطويلاه) ألحقت الهاء الصفة لأنه منتهى الكلام[3].

ونستشف مما سبق أنه يجوز الوقف على هاء الوقف التي تحمل معنى الإنكار، وهذه لا ترد إلا مع الاستفهام سواء أكان الاستفهام فيه أداة الاستفهام أم يخلو منها، حقيقياً أم مجازياً. ويشترط في الوقف عليها أن تكون بعد معطوف، أو بعد مفعول، أو بعد نعت كما أورد ذلك ابن يعيش في الأمثلة السابقة.

2) الاسم المختوم بتاء التأنيث: «إذا كانت تاء التأنيث في آخر الاسم المفرد، ووقف عليها قلبت هاءً نحو: شجرة، وفاطمة، ومدينة»[4]. هي في الوصل تاء، غير أنها سميت هاء باعتبار ما تؤول إليه في الوقف، وذهب القدماء إلى أنه إبدال وليس كل تاء تبدل في الوقف هاء فـ«متى كان آخر الاسم تاء التأنيث من نحو طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة، وذلك في الرفع والنصب والجر والذي يدل أن الهاء بدل من التاء أنها تصير تاء في الوصل، والوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها، والوقف من مواضع التغيير[5]. ويحقُّ لمن يشكل فيقول: لماذا نبدل التاء هاءً عند الوقف؟ ولماذا لا تبقى التاء على حالها من دون إبدال؟ ويجيبنا أهل الصنعة فقالوا: «إنما أبدلوا من التاء الهاء لئلا تشبه التاء الأصلية في نحو بيت وأبيات والملحقة في نحو بنت وأخت»[6]. وذكر سيبويه «أن ناساً من العرب يقولون في الوقف طلحت، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل وهم قبيلة طيِّئ»[7]. وهذا الاستعمال اللهجي يوقع في لبس؛ لأنه لو سلمنا بذلك واعترفنا بصحة هذه اللغة لالتبس لدينا تاء التأنيث الخاصة بالأسماء مع التاء الأصلية، فإذا بقيت شابهت التاء الأصلية في نحو بيت وأبيات، والملحقة في نحو بنت وأخت.واستوت مع التاء التي تختص بالأفعال فتثبت عند الوقف، لأنها تعد دليلاً على تأنيث الفعل فيها«ولا خلاف بين النحاة في تاء التأنيث اللاحقة للأفعال دليلاً على تأنيث الفعل، أنها تبقى في الوقف تاءاً نحو هند قامت، فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله، والتعبير بما هو أصل لتمكنه»[8].

فتوجب إبدال تاء التأنيث هاء لتفريقها عن التاء الأصلية، والتاء الملحقة، وتاء الأفعال التي تثبت جميعها في الوقف. ولإبدال تاء التأنيث هاء نظائر في العربية، نحو: لاتَ ولاهْ[9]، واللات واللاه[10] وقفاً. والتابوت والتابوه[11].

3) الوقوف على الأسماء غير المتمكنة: وهي الضمائر،«ويسمي الكوفيون الضمير بالكناية وهو اسم المتكلم في خطابه، إذا خاطب، واسم المخاطب في خطابه إذا خوطب، واسم الغائب بعد أن جرى ذكره»[12]. ومن هذه الضمائر: «**(أنا)** وهي من ضمائر الرفع وفيه لغات، منهم من يقول: (أن) بالقصر، ومنهم من يقول: (أنا) على مثال قفا وهي قراءة نافع»[13]. ومن ينعم النظر يجد أن سبب تعدد اللغات في (أنا) هو اختلاف العلماء في الألف الأخير الموجودة في آخر اللفظة، ولم يفت ابن يعيش هذا المعنى، فقال:«وقد أُختلف

(1) المصدر نفسه:50/9.
(2) ينظر: المصدر نفسه:50/9.
(3) ينظر: شرح المفصل:51/9.
(4) المدخل إلى علم أصوات العربية: 253.
(5) ينظر: شرح المفصل:81/9.
(6) الكتاب: 164/4، وينظر: شرح المفصل:81/9.
(7) الكتاب:167/4، والوقف في العربية على ضوء اللسانيات:110.
(8) شرح الرضي على الشافية:289/2، وينظر: الوقف في العربية:35.
(9) ينظر معجم القراءات القرآنية: 254/5.
(10) ينظر: المصدر نفسه: 12/7.
(11) ينظر: المصدر نفسه: 192/1.
(12) المصطلح النحوي:174.
(13) حجة القراءات:417، وينظر: الوقف في العربية:100.

في هذه الألف الأخيرة، فقال الكوفيون: إنها من الكلمة، وليست زائدة فهذه الألف في كونها مجتلبة في الوقف لبيان الحركة. وذهب البصريون إلى أنها ليست من الأصل»[1]. ويرى ابن يعيش أن «الاسم فيه الألف والنون، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف يدلُّ على ذلك أنك إذا وصلت سقطت الألف عند الوصل، فيقال:(أن فعلت). وعلى هذا القول أن الأصل في الكلام وفي الوصل هو (أنَ)، وعند الفصل أو الوقف يكون (أنَا) وهذه الألف وضعت لبيان الحركة في الوقف»[2]. وذكر سيبويه أن من العرب من يثبت هذه الألف في الوصل فيقول: أنا فعلت، وقد قرأ به نافع في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3] فقد كثر ذلك عنهم[4]. ويحذفونها إجماعاً إذا كان بعدها همزة مكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[5]، وأما عند الوقف فيراه ابن يعيش بأنه يثبت ولا يتخلف. وقد يجري الوصل مجرى الوقف... ومنه قوله تعالى: ﴿ كِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾[6] في قراءة ابن عامر بطرح الألف في الوصل، وإثبات الألف، والأصل أنا[7]. أصلها (لكن أنا) بقيت الألف في الوصل، وحذفت الهمزة فالتقى نونان فأدغمتا مع بعض فأصبحت(لكنا) وهذه القراءة استحسنها الزجاج. وفي هذا المعنى يفسر لنا ابن يعيش قراءة (لكنا) فيقول:«ألقيت حركة الهمزة على نون لكن وحذفت الهمزة، وأدغمت النون في النون والقياس حذف الألف من أنا في الوصل؛ لأنها لبيان الحركة في الوقف كالهاء في (كتابيه وحسابيه) قال الزجاج إثبات الألف هنا جيد لأن الهمزة قد حذفت فصارت الألف عوضاً منها يريد في لكنا»[8]. ومن الأسماء غير المتمكنة المضمرة (**هو**)« فإن الأكثر الوقف عليها بالهاء؛ لبيان حركة الواو، وكذلك الوقف على هي تقول هيه ولا تحذف منه شيئا كما تحذف المتمكن»[9]. فيزاد على الحرف هاء، إذا على (هو) و(هي)؛ لتبيين الواو والياء، لأنهما خفيان ولا يعربان[10]. قال سيبويه «وكثير من العرب يدعون الهاء في هذين الضميرين على حالها»[11] وهي اللغة العالية[12]، قال تعالى: ﴿ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾[13]، وقال: ﴿ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[14]. ونستشف من ذلك أن ابن يعيش يدعو إلى الوقوف بالهاء في (هو) لتقرأ (هوه)؛ لكي تتبين حركة الواو الخفية غير المعربة، والحق أنه ليس ابن يعيش وحده من ذهب إلى هذا القول، وإنما شاطر سيبويه في ذلك، بل تبعه في سلامة هذه اللغة الفصحى[15].

«فأما **كاف الضمير** من نحو أكرمتك وأعطيتك فلك فيه وجهان: الوقف بالسكون فتقول أكرمتكْ وأعطيتكْ، والوجه الآخر أن تقف بالهاء فتقول (أكرمتكَه وأعطيتكِه)...؛ لأن الكاف مع المذكر مفتوحة، ومع المؤنث مكسورة، فالحركة فاصلة بين المذكر والمؤنث، فأرادوا الفصل والبيان في الوقف على حدّه في الوصل»[16].

وأظن أن ابن يعيش يميل إلى الوجه الثاني؛ لأنه عندما أضاف الهاء ووقف عليها تيسّر له تحريك الكاف للفصل بين المذكر والمؤنث، فلو وقف على الكاف تعذَّر معرفة المذكر من المؤنث وهذا يسبب إلتباس. ولهذا يذكر سيبويه: «أن بعض العرب تقول(خذه بحكمكه) كرهوا أن يسكنوا الكاف، إذ لم تكن حرف إعراب من كلمة (حكمك)؛ لأن حرف الإعراب هو الميم، فكانت خفية فبينوها. وأما

(1) شرح المفصل:9/83- 84.
(2) المصدر نفسه:9/83- 84.
(3) البقرة: 258.
(4) ينظر: الكتاب:4/164، وشرح المفصل:9/83- 84.
(5) الأعراف: 188.
(6) الكهف: 38.
(7) ينظر: شرح المفصل:9/82- 83، والوقف في العربية:102.
(8) شرح المفصل:9/82- 83، والوقف في العربية:102.
(9) شرح المفصل:9/84.
(10) ينظر: التبصرة والتذكرة: 2/720-721، والوقف في العربية:103.
(11) الكتاب:4/151.
(12) ينظر: الوقف في العربية: 106.
(13) الحاقة: 16.
(14) الحاقة: 21.
(15) ينظر: شرح المفصل:9/82- 84
(16) شرح المفصل:9/84.

من رأى أن يسكن الكاف، فإنه لا يحلق الهاء؛ لأن ذلك أمرها في الوصل، فلم يحذف منها في الوقف شيء»[1]. فيثبت الهاء في الوقف ويطرحها في الإدراج[2]. «ومنهم من يبالغ في الفصل فيلحق الكاف مع المذكر ألفاً ثم يلحق هاء السكت، ومع المؤنث ياء فيقول في المذكر أكرمتكاه، وفي المؤنث أكرمتكيه؛ لأن الفصل بحرف وحركة أبلغ وآكد من الفصل بحركة لا غير»[3]، ونجد أن هذا القول لا يخلو من تكلّف مجحف؛ لأن من عادة العرب انتقاء الألفاظ الميسورة على اللسان التي تخلو من التعقيد والتطويل والمبالغة في الفصل، ولذلك فإننا مع مقولة ابن يعيش في أن«أجود اللغتين أن لا تلحق الكاف المدَّة، وإنما فعلوا ذلك بالهاء لضعفها وخفائها»[4].

5) **الوقف عند نون التوكيد الخفيفة:** هذا النوع من الوقف له آثار في اللغات الساميَّة الأخرى «ومثل هذا ما في العبرية من صورة تأكيد الفعل بما يسمى (تحريض المتكلم)، نحو: esleha(لأرسلنّ)،إذ نجد أن (an) انتقلت الى (a¯) في الوقف»[5]. أما في العربية فإن نون التوكيد الخفيفة تلحق في الفعل نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[6]، « فإنها تبدل في الوقف ألفاً كالتنوين لمضارعتها إياه؛ لأنهما جميعاً من حروف المعاني، ومحلها آخر الكلمة وهي خفيفة ضعيفة، فإذا كان قبلها فتحة أبدل منه في الوقف ألف كما أبدل من التنوين ووقفت عليها فقلت لنسفعا واضربا»[7]. وفائدة الوقف عند نون التوكيد الخفيفة فإنه يقوم بمعالجة أنواع من الجمل الملبسة التي يعرض فيها اللبس من جهة بنيتها التركيبية[8].

وهكذا نجد أن ظاهرة الوقف لها بعض خصوصية في الصوت اللازم لانجاز الحدث الكلامي فتقوم بتقسيم الحدث، أو قطع سلسلة الزمن اللازمة لانجازه[9]. ومن المعجب حقاً أن علماء القراءات إنما كانوا يبتغون في تقسيماتهم للوقوف على معاني الآيات، وقد جاء في الخبر عن ابن عمر أنهم كانوا يعلمون ما ينبغي أن يوقف عنده، كما يتعلمون القرآن[10].

الفاصلة القرآنية: وهي قرينة صوتية لها أثر في التحليل النحوي والدلالي للتراكيب. والمراد بالفواصل رؤوس الآي، ومقاطع الكلام في القرآن الكريم[11]، فهي كقافية الشعر، وقرينة السجع[12]وهي جزء من موسيقا الآيات «إلا أنها محكومة بالمعنى الذي يفرضه السياق أو الحالة النفسية التي يريد القرآن الكريم للسامع أن يكون عليها»[13]، ولهذا نجد أن ابن يعيش لم يغفل عنها فقد تناولها في باب الوقف ولحقها به؛ لأن الحرف الأخير من الآي يكون ساكناً، ويحسن الوقوف عليه، واشترط فيها التماثل في الفواصل تجري على أسلوب واحد «وذلك أنهم قد يطلبون منها التماثل، كما يطلب في القوافي والقافية يشترط فيها ذلك؛ ولذلك سميت قافية مأخوذ من قولهم قفوت أي تبعت كأن أواخر الأبيات يتبع بعضها بعضا فتجري على منهاج واحد»[14].

ونستطيع القول إن من مواطن معرفة الفاصلة القرآنية التماثل في أواخر الآي، فتجري على نسق واحد. بمعنى أنها تكون «بما يتشابه جرسه في الأذن، ولا يتطابق بالضرورة في الحرف»[15]، فيقع بها إفهام المعنى[16].«ورعاية الفاصلة مرتبطة ببعض أغراض علم المعاني كالحذف والتقديم في صور متعددة على وجوه شتى»[17]. وهذا الارتباط يسوغ لنا القول إن الفاصلة لها علاقة واضحة بالمعنى فضلاً عن تأثيرها الجمالي على النص، «فتأتي الفاصل في نهاية الآية؛ لتحقق للنص جانباً جمالياً لا يخطئه الذوق السليم؛ لأنها مهما يكن من شيء نحس أنها تضفي على النص قيمة صوتية منتظمة»[18]. ويكثر الوقف في (الفواصل) في القرآن الكريم، وقد يحذفون من الياءات الأصلية والواوات ما لا يحذف في الكلام، وهذا القول له آثار في القرآن أيضاً فما جاء في الأسماء قوله تعالى:

(1) الكتاب:163/4.
(2) ينظر: الوقف في العربية: 96.
(3) شرح المفصل:85/9.
(4) شرح المفصل:85/9.
(5) فقه اللغات السامية: 114-115.
(6) العلق: 15.
(7) شرح المفصل:88/9.
(8) ينظر: نظرية النحو العربي: 81، ودراسات في اللسانيات العربية:66.
(9) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: 255- 256، ودراسات في اللسانيات العربية:67.
(10) البرهان في علوم القرآن: 342/1، وينظر: دراسات في اللسانيات العربية:68.
(11) ينظر: شرح المفصل:78/9.
(12) ينظر: أبحاث في أصوات العربيَّة: 143.
(13) أبحاث في أصوات العربية: 143.
(14) شرح المفصل:78/9.
(15) البيان في روائع القرآن: 192.
(16) ينظر: البرهان:53/1، ودراسات في اللسانيات العربية:20.
(17) دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية: 111- 112.
(18) البيان في روائع القرآن: 193.

﴿وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾[1]، فحذفت الياء وكان فيها حسنا...ومثله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾[2].

ومما تحسن الإشارة إليه أن أغلب ما لا يحذف في الكلام قد يحذف في الفواصل والقوافي؛ لتحقيق الانسجام الموسيقي، ولإيضاح الجانب الجمالي الذي لا يخطئه الذوق السليم. ولهذا نجد الدكتور تمام حسان يصرِّح بأن الفاصلة لا ترتبط بالوظيفة الدلالية، وإنما ينظر إليها «قيمة صوتية ذات وظيفة معينة في القرآن، وهذه الوظيفة جمالية تستحق الرعاية ولو تعارضت رعايتها مع أنماط التراكيب النحوية، ومعنى هذا أن الفاصلة لا تدل بالضرورة على تمام المعنى، ومن ثم تصبح وظيفتها غير نحوية ولا دلالية»[3].

ويسأل الدكتور تمام حسان نفسه فيقول: «فإذا لم يكن للفاصلة غرض نحوي، ولا غرض دلالي، فماذا يكون الغرض منها؟ أغلب الظن أن الغرض منها جمالي صرف...ترتبط أشد الارتباط بموسيقى النص القرآني»[4]. وبهذه المسألة نختلف مع الدكتور تمام حسان؛ لأن الفاصلة القرآنية ترتبط بعنصرين مهمين: ألا وهما: التراكيب الصوتية والصرفية، والنحويَّة، والعنصر الآخر ترتبط بالمعنى. وأشار إلى هذا المعنى الدكتور كمال بشر فنجده يقول: «ترتبط الفاصلة بعنصرين مهمين من عناصر التوصيل اللغوي أولها: هيئات التراكيب وما تنظمه من قواعد وأحكام تحدد نوعيته وخواصها النحوية (الصوتية والصرفية والتركيبية).

وثانيهما: المعنى الذي يفصح عن هذا التركيب أو ذاك»[5]. ومن الفاصل قوله تعالى: ﴿إِذۡ جَآءُوكُم مِّن فَوۡقِكُمۡ وَمِنۡ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ وَإِذۡ زَاغَتِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلۡقُلُوبُ ٱلۡحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[6] «ألحقت الألف بالظنون ؛ لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن تنوين في الوقف، فيزيد على النون هنا ألف التشاكل» [7]، ومثله ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا﴾[8]، و﴿يَوۡمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾[9]. ولعل الفائدة التي تسهم بها الفاصلة القرآنية جوز لها ما لا يجوز في الوقف، «ومنه ما قالوا في الفعل الناقص، نحو (يرمي) لا تحذف وقفاً؛ لأنه لم يثبت حذفها في الوصل؛ لأنها لو حذفت لالتبست بالمجزوم، إلا أنه يجوز حذفها في الفواصل القرآنية والقوافي» [10]، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[11]، ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ فَٱرۡتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصٗا﴾[12] ولا يجوز في الكلام زيد يرم[13]. إلا أنَّهم قالوا: (لا أدْرْ) في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذّ[14].

الخاتمة

فقد جدَّت هذه الدراسة في التنقيب والبحث عن القرينة بالاستمداد من مناهل القدماء والمحدثين، وسعيت جاهداً قدر الإمكان توضيح القرينة الصوتية وأثرها في المعنى في ضوء المستويات اللغوية. وفي نهاية هذه الرحلة مع ابن يعيش أقف عند ختامها؛ لأضع بين يدي القارئ أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث وأستطيع أن أجملها على النحو الآتي:

- أثبت البحث إنَّ علاقة الصلةِ بين الأصوات، وبين مدلولها علاقة حتميَّة.
- توصل الباحث إلى أن الدراسات الصوتيَّةٌ المرتبطة بالمعنى عند ابن يعيش هي التنغيم، والتنوين، والوقف والفواصل القرآنيَّة، وأسماء الأصوات، وهناك ظواهر صوتيّة ذكرها ابن يعيش، ولكن ليس لها علاقة بالمعنى كالإدغام مثلاً.

(1) غافر: 32.
(2) الرعد: 9.
(3) البيان في روائع القرآن:201، وينظر: خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم:134.
(4) البيان في روائع القرآن:201-202، وينظر: خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم:134.
(5) علم الأصوات: 553.
(6) الأحزاب: 10.
(7) البرهان: 61.
(8)الأحزاب: 67.
(9) الأحزاب: 66.
(10) الوقف في العربية: 39.
(11) الفجر: 4.
(12) الكهف: 64. ذكر ابن يعيش ما هو نصه (وذلك وما كنا نبغي)، وهذا القول يخالف ما هو مذكور في القرآن. شرح المفصل:9/78- 79.
(13) ينظر: شرح المفصل:9/78- 79.
(14) ينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات: 87.

- أثبت البحث أن التنغيم له تأثير على المعاني التي تختصُّ بالجمل، فهي تعبِّر عن انفعالات المتكلم ومشاعره، وتوضِّح نوع هذا الانفعال سواء أكان استفهامياً أم تعجبياً، أم يقصد نداء الندبة أو الاستغاثة أو الترخيم الخ، فيحدث ارتفاع الصوت وانخفاضه في النغمة نتيجة التغير في درجة الجهر بالصوت بحسب السياق الانفعالي الذي يشعر به المتكلم.
- إن دور القراءات القرآنية في قرينة التنغيم يكمن في أمرين، الأمر الأوَّل: إن للتنغيم أثراً على الدلالة الصوتية الإيقاعية؛ ولهذا فقد صانت القراءات الملامح التطريزية، بالخصوص الإيقاع الذي تتآزر كافة الملامح التطريزية في خدمته. والأمر الآخر: إن الغاية والغرض منه حصول معرفة كيفية تأليف الألحان، وهو في عرف أهل التجويد أنغام مختلفة الحدة والثقل رتبت ترتيباً ملائماً، وقد يقال وقرنت بها ألفاظ دالة على معان محركة للنفس تحريكاً ملذاً.
- استقصى الباحث المصطلحات المكافِئة والمرادفة لمصطلح التنغيم في الدرس الصوتي الحديث، وهي: الترنم، ومد الصوت، والتطريب، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم.
- انتهى البحث إلى حقيقة مفادها أن النون تجامع حروف المد واللين من حيث خفتها، وتتماز عن تلك الأحرف أنها ثابتة في كل الأحوال لا يؤثر فيها ما يسبقها من الحركات فتقلب كما يحدث ذلك في حروف المد واللين؛ ولذلك فضِّلت النون بالعوض على أحرف المد واللين.
- استقصى الباحث أن أصوات المد تحتلُّ قمة المقاطع، وأن النون قد شاركتها في ذلك، إذ يمكن أن تقع قمة المقطع الصوتي، فهي أوضح الأصوات الساكنة في السمع.
- توصَّل البحث إلى أن العرب القدماء يعتبرون أن الألف ساكن فيقفون عليه في حالة النصب، ولا يقفون على التنوين مع العلم أن التنوين عندهم ساكن. أما المحدثون فالألف عندهم هي حركة طويلة، والتنوين هو الساكن.

المصادر والمراجع

- أبحاث في أصوات العربيَّة، د. حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافيَّة العامة، بغداد، 1998م.
- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010.
- أثر القرينة في توجيه المعنى عند الفرّاء(ت207هـ) في كتابه معاني القرآن، كاظم إبراهيم عبيس السلطاني، رسالة ماجستير، كليّة التربية (صفي الدين الحلي)، جامعة بابل، 2011.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1959.
- الأداء الصوتي في العربيَّة، رشاد محمد سالم، كلية الآداب والعلوم، مجلة جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة،ع:2، مج:2، س: 2005.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، 1957م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، المكتبة الوطنية ببغداد، 1988.
- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط3، 1983.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، 1975، وطبعة دار الكتاب العربي، تحقيق: فايز ترحيني، بيروت، 1984.
- إشكالات النص دراسة لسانيَّة نصية، جمعان بن عبد الكريم، النادي الأدبي بالرياض، 2009.
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2007.
- الأمالي، أبو علي بن إسماعيل بن القاسم القالي (ت356هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الجيل . بيروت، ط5، 1979م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدينة، مصر، 1959م.
- إيضاح الوقف والإبتداء، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الرحمن رمضان(ت328هـ)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط5، 1971.

- الإيقاع في شعر السياب، سيد بحراوي، نوارة للترجمة، مصر، 1996.
- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، منشورات البابي الحلبي، القاهرة، 1957.
- البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو الجاحظ(ت255هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، مصر، ط5، 1985.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محب الدين أبو فيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ): دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، 1994م.
- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي الصَّيمري(ت386هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، 1982.
- التحليل النحوي أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، الشركة المصريَّة العالمية للنشر. لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون: 2002.
- التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب للإمام الزمخشري، القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي المعروف بصدر الأفاضل(ت617هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلميَّة بيروت، 2011.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، (ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1986م.
- التطور النحوي للغة العربيَّة، برجشتراسر، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، 2003.
- تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن، عبد المحسن أحمد الطبطبائي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2001.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للإمام محمد الرازي فخر الدين (ت604هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981.
- تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، وبحواشيه أربعة كتب: الأول: الإنتصاف للإمام أحمد بن المنير الإسكندري. الثاني: الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر. الثالث: حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف. الرابع: مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ محمد عليان المذكور. رتّبه وضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، محمد علي بيضون، بيروت، ط5، 2009.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية، ليبيا، تونس، 1981.
- التوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي (علامات الإعراب إنموذجاً)، عقيل رحيم علي اللامي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد،2002.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الشيخ محمد الدمياطي الخضري (ت1287هـ)، شرحها وعلّق عليها : تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- حاشية الصّبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، تحقيق : محمود بن الجميل، مكتبة الصّفا، القاهرة، 2002م.
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة الملقب بأبي زرعة(ت403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1979.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ).
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2010.
- خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد، حسن بن إسماعيل بن عبد الله الموصلي(ت1327هـ)، دراسة وتحقيق خلف حسين صالح الجبوري، رسالة ماجستير، كليَّة التربية للبنات، جامعة تكريت، 2002.
- خواص صوتيَّة تمتاز بها اللغة العربيَّة، د. كمال بشر، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج: 71، س: 1992.
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2006.
- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1960م.

- دراسات في اللسانيات العربية (المشاكلة . التنغيم . رؤى تحليلية)، د. عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمَّان، ط2، 2009.
- دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة مخيمر، القاهرة 1957م.
- دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية، عبد الجواد محمد طبق، دار الأرقم للطباعة والنشر، الزقازيق، مصر، 1993.
- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 2004م.
- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004م.
- الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، مجلة الفكر العربي، بيروت، ع: 26، س:1982.
- الدلالة اللغوية عند العرب، د. عبد الكريم مجاهد، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمّان، 1985.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط4، 1984م.
- ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر 1969م.
- ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفاء، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1965م.
- السياق وأثره في الكشف عن المعنى، دراسة تطبيقية في كتب معاني القرآن دراسة تطبيقية، خلود جبار عيدان، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2008.
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955م.
- شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، 1999.
- شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت972هـ)، دراسة وتحقيق: زكي فهمي الآلوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988م.
- شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين الاستراباذي (ت688هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،(د .ت) .
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي(ت643هـ)، وضع فهارسه الفنيَّة: الدكتور عبد الحسين المبارك، عالم الكتب . بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة.
- الشكل، أثره ودلالاته في الدرس النحوي، خالد عباس حسين السياب، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد، كليَّة التربية ابن رشد، 2005.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّد الجوهري(ت400هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط4، 1990.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري(ت256هـ)، تح: مصطفى ديب البغا، مطبعة الهندي.
- الصوت في الدراسات النقدية والبلاغية التراثية والحديثة: دراسة صوتية، عبد الحميد زاهيد، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.
- ظاهرة التنغيم في التراث العربي، هايل محمد طالب، مجلة التراث العربي. جامعة البعث، سوريا.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض المرسي جهاوي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.
- علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي الموسوي، دار الكتب العلميَّة للطباعة، بغداد، ط3، 2007م.
- علم الدلالة بين النظر والتطبيق، د. أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993م.
- العلاماتية وعلم النص، فان دايك، ترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004.
- علم اللغة العام (الأصوات)، د. كمال محمد بشير، دار المعارف، ط4، مصر، 1975م.
- علم اللغة النظامي (مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليدي)، د. محمود أحمد نحلة، بدون دار نشر، ط2، 2001م.
- علم اللغة النفسي، عبد المجيد منصور، جامعة الملك سعود، الرياض، 1982.
- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977.
- في بنية الوقف وبنية اللغة، مبارك حنون، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، مرقونة، 1997.
- في علم اللغة، غازي طليمات، دمشق، دار طلاس، 1997.

- فيض القدير، محمد عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356هـ.
- القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني، عدويّة عبد الجبار الشرع، أطروحة دكتوراه، كليّة التربية للبنات، جامعة بغداد، 2006م.
- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، مج 11، 1974م.
- القرينة في اللغة العربية، الدكتورة كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمّان، 2009.
- قضايا أساسية في ظاهرة التنغيم في اللغة العربية، محمد صالح الضالع، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع: 67، مج:17، س:1999.
- القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، أحمد البايبي، عالم الكتب للنشر والتوزيع، اربد الأردن، 2012.
- الكامل في ضعفاء الرجال،عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد الجرجاني، مراجعة: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت،1988.
- الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الحريّة للطباعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1986.
- اللباب في علل البناء والإعراب،أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله النبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق سوريا، 1995.
- لسان العرب، جمال الدين بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- لطائف وإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1972.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة . مصر، ط5، 2006.
- المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدُّوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان، 2004.
- مدخل إلى اللسانيات، رضوان القضماني، منشورات جامعة البعث، سوريا، 1988.
- المصطلح النحوي، عوض حمدي القوزي، مطبعة شركة الطباعة، الرياض، 1981م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، 2007.
- معجم القراءات القرآنية، د. أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.
- المعنى اللغوي، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م .
- المعنى وظلال المعنى، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ليبيا بنغازي، ط2، 2007.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، مطبعة شريعت، 1386 بالتأريخ الفارسي.
- مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، 2006.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994.
- مقدمة لدراسة علم الدلالة في ضوء التطبيق القرآني والنص الشعري، طالب محمد إسماعيل، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط2، 1974.
- المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن، د. محمد كاظم البكاء، مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد . الجمهورية العراقية، ع: 4، مج: 7، س: 1988.
- ميزان الإعتدال، أبو عبد الله بن أحمد بن عثمان، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، لبنان. (د،ط).

📖 النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري(ت833هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي.
📖 النون من أقرب الصوامت إلى الصوائت، الدكتور صباح عطيوي عبود، بحث قيد النشر.
📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ)، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1427هـ – 2006م .
📖 وصف اللغة العربية دلالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، محمد محمد يونس علي، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، 1992.
📖 الوقف في العربيَّة، د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، 2006.
📖 الوقف في العربيَّة على ضوء اللسانيات، د. عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق . سورية، 2008.